خُطّة الحَسْم

مخطط النظام الإسرائيلي للتوسع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيين

ورقة موقف صادرة عن مركز بديل

بديل
المركز الفلسطيني
لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

BADIL
Resource Center
for Palestinian Residency and Refugee Rights

تشرين الثاني 2025

ورقة موقف صادرة عن مركز بديل:

خطة الحسم: مخطط النظام الإسرائيلي للتوسع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيين

تشرين الثاني 2025

© جميع الحقوق محفوظة
بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2025
الأصل من هذه الورقة صدر باللغة الإنجليزية، تشرين الأول 2025

يسمح بالاقتباس من هذه الورقة بما لا يتعدّى الـ 500 كلمة دون الحاجة إلى إذن مسبّق، شريطة توثيق المصدر حسب الأصول، بينما يشترط الحصول على إذن مكتوب من مركز بديل مسبقاً في حال اقتباس أو إعادة طباعة فقرات أطول من ذلك، أو في حال اقتباس أقسام أو فصول من هذا الإصدار، سواء جرى ذلك بالتصوير أو النسخ الالكتروني أو بأي شكل آخر..

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
بيت لحم، فلسطين
هاتف: 02-2777086
تلفاكس: 02-2747346
موقع مركز بديل على شبكة الانترنت : www.BADIL.org

بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين هو مؤسسة أهلية فلسطينية الهوية في منطلقاتها ومبادئها وغاياتها؛ يؤمن أن دوره يتركز في الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين وذلك بالاستناد إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي عامّة، وقانون حقوق الإنسان الدولي خاصة. يؤمن مركز بديل أن ما تتضمنه مواثيق حقوق الإنسان الدولية من قواعد تشكّل أداة نضالية يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف الوطنية من جهة، وإطاراً يحدّد فلسفته، وعلاقاته، ورؤيته في كلّ المراحل وعلى كافّة المستويات من جهة ثانية. ومن خلالها يسعى بديل إلى تعزيز الحقوق الفردية والجماعية للشعب الفلسطيني.

قائمــة المحتويــات

1 **المقدمة**

4 **الفصل الأول: من الأيديولوجيا إلى سياسة الدولة: مأسسة خطة الحسم**

5 1.1. مأسسة خطة الحسم بوصفها المخطط التفصيلي للنظام الإسرائيلي في إنفاذ «سيادته» وفرضها

7 2.1. الخلفية الأيديولوجية

11 3.1. التنفيذ العملي

11 1.3.1. المرحلة الأولى: فرض «السيادة» من خلال الاستعمار الاحلالي

14 2.3.1. المرحلة الثانية: الإخضاع أو الترحيل أو الإبادة

15 (أ) البقاء دون حقوق تحت الهيمنة الإسرائيلية: الإخضاع

18 (ب) التهجير القسري: الإبعاد

20 (ج) القتل العمد وقمع المقاومة: الإبادة

22 **الفصل الثاني: خطة الحسم في الواقع العملي: الهيمنة الاستعمارية على الضفة الغربية وقطاع غزة**

22 1.2. توسيع الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية: بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي

32 2.2. تضييق الخناق على الضفة الغربية: سياسات التجزئة والعزل

37 3.2. قمع المقاومة الفلسطينية: استهداف اللاجئين والمخيمات

44 4.2. فرض واقع جديد: القضاء على وجود الفلسطينيين والمؤسسات الدولية

52 **الخلاصــة**

خطة الحسم: مخطط النظام الإسرائيلي للتوسع الاستعماري وإخضاع الفلسطينيين

المقدمة

عام 2017، طرح حزب الصهيونية الدينية، الذي يتزعمه بتسلئيل سموتريتش – والذي يشغل في هذه الآونة منصب وزير المالية في المنظومة الإسرائيلية ويتولى فعلياً الاشراف على شؤون المستعمرات في الضفة الغربية – «خطة الحسم الإسرائيلية» [التي نشير إليها فيما يلي بخطة الحسم أو الخطة] والتي تتعلق بمستقبل الهيمنة الاستعمارية التي تفرضها المنظومة الإسرائيلية على أراضي الضفة الغربية. ويعد سموتريتش بصفته زعيم هذا الحزب، أبرز المدافعين عن هذه الخطة والمؤيدين لها. هذا وقد أُدرجت أسسها ضمن المبادئ التوجيهية التي يعتمدها الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي، الذي شُكل في شهر كانون الأول 2022. وما انفكت محاور عديدة من هذه الخطة تجد طريقها إلى التطبيق العملي على أرض الواقع في مختلف مناطق الضفة الغربية منذ تولي سموتريتش مناصبه الوزارية في أواخر عام2022، ولا سيما بعد السابع من تشرين الأول 2023.

تبنّى الائتلاف الحكومي الحالي هذه الخطة بوصفها المخطط الاستراتيجي الذي يمهد إلى فرض «السيادة» الإسرائيلية على الضفة الغربية، من خلال إرساء دعائمها الأساسية التي تتمثل بالاستعمار والتهجير القسري ونظام الفصل العنصري. ولا يقتصر مفهوم «السيادة،» في نظر سموتريتش والمنظومة الإسرائيلية، على مجرد بسط السيطرة الإقليمية أو توسيع المستعمرات، بل تشكل جزءاً من منظومة هيمنة شاملة تهدف الى إعادة تشكيل بنية وهيكلة الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الفلسطيني وإعادة تعريفه، وفرض تسلسل تراتبي هرمي يضع الفلسطينيين امام مواجهة خيارات قسرية – فإما إخضاعهم وإما تهجيرهم وإما إعمال الإبادة فيهم. وتضع خطة الحسم مخططا تفصيليا يوضح الإجراءات والسياسات اللازمة لتجسيد وفرض هذه "السيادة" على أرض الواقع.

في واقع الأمر، لا تقتصر هذه الرؤية التي ترتكز على إنفاذ «السيادة» على مواصلة الممارسات القائمة والمضي فيها فحسب، بل تتطلب كذلك صياغة سياسات جديدة تُستمد مباشرة من تلك الخطة. فبالتوازي مع جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية في قطاع غزة، وخططها التي تهدف إلى استعماره بالكامل واستهداف سكانه بالتهجير القسري من ديارهم وأراضيهم، انتقلت هذه المنظومة من مجرد الخطابات إلى تنفيذ خطوات عملية وملموسة في الضفة الغربية، عبر مسارين متوازيين: أولهما قمع الحياة السياسية والوطنية الفلسطينية، وثانيهما توطيد وتثبيت «السيادة» الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس. وتتولى الآليات التي تستعرضها هذه الورقة، على وجه التفصيل، بتنفيذ هذا المسار الثاني، ومن هذه الآليات الدور الوزاري غير المسبوق الذي مُنح لسموتريتش، والاعتراف الرسمي بالبؤر الاستعمارية وتوسيعها، إضافةً الى مجموعة من الأدوات القانونية والإدارية التي جرى تصميمها من أجل إحكام قبضة إسرائيل وترسيخ سيطرتها على الأرض الفلسطينية. وتتناول هذه الورقة تحليلاً للسبل التي اعتمدتها المنظومة الإسرائيلية في سن التشريعات وفرض الوقائع الجديدة على الأرض على نحو يتسم بالسرعة والحسم في سبيل تعزيز هيمنتها الاستعمارية.

يستقصي **الفصل الأول** من الورقة هذا المسار عبر ثلاثة محاور: أولها كيف جرى إضفاء طابع مؤسسي على خطة الحسم وتحويلها إلى مخطط تنفيذي يتبناه الائتلاف الحاكم في إسرائيل لفرض «سيادته»، وثانيها الأسس الأيديولوجية والسرديات التي يوظفها هذا الائتلاف لتبرير الخطة وتسويقها ومنحها سمة شرعية، وثالثها البرنامج العملي الذي يتألف من مرحلتين: (أ) مرحلة فرض الاستعمار على نطاق واسع وفرض وقائع جديدة على الأرض، (ب) ومرحلة الخيارات القسرية المطروحة لاحقاً أمام الفلسطينيين.

ويدرس **الفصل الثاني** تطبيق خطة الحسم وتجسيدها على أرض الواقع في شتى أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، لا سيما في ضوء التسارع المشهود في عمليات التنفيذ في سياق جريمة الإبادة الجماعية المستمرة في غزة وحملة «عملية السور الحديدي» في الضفة الغربية. تكشف هذه المستجدات أن هذه الخطة لم تعد تشكل مجرد برنامج يؤجل تنفيذه الى المستقبل، بل غدت إستراتيجية عملية تعتمدها المنظومة الإسرائيلية لبلوغ هدفها الأساسي الذي يتمثل في الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. ويعتمد تنفيذ الخطة على ثلاثة أركان بنيوية تكون أساس

المنظومة الإسرائيلية، وهي التهجير القسري والاستعمار الاحلالي والفصل العنصري – وتعمل هذه الركائز مجتمعة على ترسيخ نظام يسعى إلى فرض هيمنة شاملة على الشعب الفلسطيني وأرضه. ويكشف الفصل الثاني عن أربعة أبعاد متداخلة ومتشابكة لآليات تنفيذ هذه الخطة: أولها توسيع نطاق الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية وأمدها من خلال تسريع وتيرة بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي، وثانيها تفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية وتجزئتها وعزلها بعضها عن بعض، وثالثها الإمعان في قمع المقاومة الفلسطينية، لاسيما في المخيمات، ورابعها فرض واقع جديد يهدف إلى طمس وجود الفلسطينيين والمؤسسات الدولية ومحوه على حد سواء.

تشير هذه المستجدات مجتمعةً إلى أن خطة الحسم لم تعد رؤية سياسية خاملة او كلاماً في الهواء، بل أصبحت مخططاً حياً يوجه السياسات الإسرائيلية في كل انحاء فلسطين اليوم. ويضع التحليل الذي نسوقه أدناه تنفيذ هذه الخطة ضمن السياق الأوسع للمشروع الاستعماري الصهيوني الإسرائيلي، ونسلط الضوء على العواقب الكارثية المترتبة على الشعب الفلسطيني. كما يبرز التحليل المسؤوليات الملحّة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي تجاه التصدي لهذه السياسات ومواجهتها.

الفصل الأول
من الأيديولوجيا إلى سياسة الدولة: مأسسة خطة الحسم

عام 2017، قدم سموتريتش، الذي كان آنذاك عضوًا في الكنيست عن حزب البيت اليهودي، ما اسماه خطة تهدف إلى «حسم الصراع وتحقيق السلام الحقيقي.» وحملت هذه الخطة عنوان «أمل واحد»، لكنها عرفت على نطاق واسع باسم «خطة الحسم» التي صاغها سموتريتش. تدور الخطة حول توسيع نطاق «السيادة» الإسرائيلية وامتدادها لكي تضم الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما يعني من الناحية الفعلية الدعوة إلى تهجير قسري أوسع للفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم **وفرض الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية القائمة على الفصل العنصري على كامل أرض فلسطين بحدودها الانتدابية.**[1] وباعتبارها مشروعًا توسعيًا صريحاً، تعيد الخطة صياغة الصراع على أنه مواجهة لا يمكن لإسرائيل ان تربحه إلا بإقصاء الفلسطينيين: اما أن تقضي على تطلعاتهم الوطنية وتستأصلها، أو أن تُخضعهم لضمان بقاء الدولة اليهودية.

وفي الواقع العملي، تربط هذه الخطة بين الادعاءات الأيديولوجية – من الروايات والسرديات التوراتية والاستعمارية القائمة على الاستيطان، وإنكار الهوية الوطنية الفلسطينية، وتجريم المقاومة الفلسطينية – والسياسات الملموسة التي تسعى إلى التوسع الاستعماري وسلب الأراضي من أصحابها وتجريدهم منها، وحرمانهم من حقوقهم السياسية، وصولاً الى ترحيل وتهجير السكان الفلسطينيين قسراً من ديارهم وأرضهم.

يستعرض هذا الفصل خطة الحسم نفسها ويبين بنودها: كيف غدت تشكل حجر الزاوية في تطلعات الائتلاف الحاكم حاليا (المبحث 1.1)، وما المرتكزات الأيديولوجية التي تستند إليها (المبحث 2.1)، والمرحلتان المتوقع تنفيذ الخطة خلالهما (المبحث 3.1). ومن الناحية الأيديولوجية، تعيد الخطة تأطير الصراع بوصفه مواجهة لا يمكن لإسرائيل ان تكسبها الا عبر القضاء على التطلعات الوطنية الفلسطينية، مما يؤدي إلى وأد حل الدولتين ونسفه، ونزع الصفة الشرعية عن الحقوق الواجبة والأساسية للفلسطينيين في

1 تشير فلسطين بحدودها الانتدابية إلى ما يُعرف اليوم باسم «إسرائيل» إلى جانب الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتألف من الضفة الغربية (بما فيها شرقي القدس التي احتلتها إسرائيل وضمتها إلى إقليمها) وقطاع غزة. انظر مركز بديل – المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل 2019-2021»، الإصدار العاشر، (بيت لحم: مركز بديل، 2022)، ص. (xi)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2023/08/29/survey2021-ara-1693308661.pdf.

المقاومة وتقرير المصير والعودة. واستناداً الى هذا الإطار، تتصور الخطة مرحلتين، أولهما توسيع المستعمرات على نطاق واسع بحيث تتغلغل في جميع أنحاء الضفة الغربية (المطلب 1.3.1)، وثانيهما فرض ثلاثة «خيارات» قسرية على الفلسطينيين بعد إعلان «السيادة» الإسرائيلية الكاملة: الولاء للمنظومة الإسرائيلية (وهو ما يعني في الواقع العملي الخضوع والإذعان لها)، أو التهجير القسري الذي يأتي في صورة الترحيل، أو التعرض للعنف المطلق كالإبادة (المطلب 2.3.1).

1.1. مأسسة خطة الحسم بوصفها المخطط التفصيلي للمنظومة الإسرائيلية لإنفاذ «سيادتها» وفرضها

نظراً لأن الأيديولوجيا التي يعتنقها سموتريتش متجذرة في الحركة الصهيونية، فلا عجب أن يتشكل الائتلاف الحكومي الحالي في شهر كانون الأول 2022 بقيادة بنيامين نتنياهو على أساس خطة الحسم، بوصفها المخطط التفصيلي الذي يتخذه الائتلاف سبيلاً لإنفاذ «السيادة» الإسرائيلية الكاملة وفرضها على الضفة الغربية.[2]

فقد تعهّد الائتلاف الحكومي الحالي بأن «الشعب اليهودي يملك حقًا حصريًا لا محل للتنازع والخلاف فيه في أرض إسرائيل،» وأنه «سوف يعمل على تعزيز الاستيطان وتطويره في كل بقاع أرض إسرائيل – في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة [الضفة الغربية].»[3] وهذا الموقف يعكس مضمون خطة الحسم، التي تشدد بدورها على أنه «لا مكان في أرض إسرائيل لحركتين قوميتين متناقضتين،»[4] وتدعو إلى فرض «السيادة» الإسرائيلية على الضفة الغربية باعتبارها نتيجة لا تقبل التفاوض. كما تنص

2 Ofek Center for Public Affairs, *What Israel's 37th Government's Guiding Principles and Coalition Agreements Mean for the West Bank*, January 2023, https://www.ofekcenter.org.il/wp-content/uploads/2023/01/what-Israels-37th-governments-guiding-principles-and-coalition-agreements-mean-for-the-West-Bank-Jan-2023.pdf.

3 Carrie Keller-Lynn and Michael Bachner, "Judicial Reform, Boosting Jewish Identity: The New Coalition's Policy Guidelines," *The Times of Israel*, December 28, 2022, 3:13 pm, https://www.timesofisrael.com/judicial-reform-boosting-jewish-identity-the-new-coalitions-policy-guidelines/. For original Hebrew version: see *37th Israeli Government Guiding Principles* (Hebrew), Adalah, 2023, https://www.adalah.org/uploads/uploads/Guiding_principles_government.pdf.

4 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

المبادئ التوجيهية التي وضعها هذا الائتلاف على أنه «سيعزز الاستيطان ويطوره في جميع أنحاء أرض إسرائيل»،[5] وهو التزام يجد التعبير المباشر عنه في خطة الحسم التي تضع التوسع التدريجي والمستمر «للمستوطنات اليهودية»[6] باعتباره إستراتيجية تتبوأ موقع الصدارة. وعلى هذا النحو، لا تعترف مبادئ الائتلاف ولا خطة الحسم بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره والعودة إلى أراضيه ودياره.

تنكر خطة الحسم مشروعية الحركة الوطنية الفلسطينية إنكارًا صريحًا لا مواربة فيه، وتصور أي وجود للفلسطينيين على أنه مشروط بقبول «السيادة» الإسرائيلية وتدعو إلى طرد من لا يلتزم منهم بذلك أو قتله. وتصرح المبادئ التي يرتكز الائتلاف عليها بأنه «سيعمل على تعزيز مكانة القدس» دون أن تكشف عما ينطوي عليه ذلك من مضامين.[7] وفي هذا المقام، يجسد الخطاب العلني والمبادرات السياساتية التي تبنّاها سموتريتش لاحقاً هذه الدلالات على نحو ملموس، إذ تُستهل بطرح الخرائط المعدّة لمصادرة الأراضي ومخططات الاستعمار الاحلالي التي صُممت لغايات فصل القدس وعزلها عن الضفة الغربية، وتمضي إلى تنفيذ مشاريع بناء المستعمرات التي تُعنى بترسيخ سيطرة إسرائيل حول المدينة على أرض الواقع.[8]

وبناءً على ما تقدم، **لا تعد «خطة الحسم» مجرد مبادرة شخصية طرحها سموتريتش أو حزبه، بل تمثل التنفيذ العملي للاتفاق الذي يقوم عليه الائتلاف نفسه، والذي يعد الأساس الذي تقوم عليه حكومة نتنياهو الائتلافية.** وبالتالي، يجسد دور سموتريتش و«خطته» التطبيق العملي لما جرى الاتفاق عليه في أعلى المستويات السياسية عند تشكيل الحكومة الإسرائيلية الحالية.[9]

---

5 Carrie Keller-Lynn and Michael Bachner, "Judicial Reform, Boosting Jewish Identity: The New Coalition's Policy Guidelines," *The Times of Israel*, December 28, 2022, 3:13 pm, https://www.timesofisrael.com/judicial-reform-boosting-jewish-identity-the-new-coalitions-policy-guidelines/.

6 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/ekljr.

7 الهامش السابق، رقم 5، الفقرة (2).

8 "Israel Approves Major Settlement Project Dividing Occupied West Bank, Isolating East Jerusalem," *Middle East Monitor*, August 20, 2025, https://www.middleeastmonitor.com/20250820-israel-approves-major-settlement-project-dividing-occupied-west-bank-isolating-east-jerusalem/.

9 منظمة «بيش دين»، «وثيقة سياسات: ما الذي تعنيه خطوط الأساس والاتفاقيات الائتلافية للحكومة الـ 37 في إسرائيل بالنسبة للضفة الغربية»، كانون الثاني/ يناير 2023، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/MkE_T.

2.1. الخلفية الأيديولوجية

إن الأيديولوجيا التي يحملها سموتريتش ليست نزعة شخصية تتسم بالشذوذ والغرابة، بل إنها تمثل الأساس السياسي لحزبه الذي يقوم على ركيزتين مترابطتين تتكامل احداهما مع الأخرى في: شيطنة الفلسطينيين وإنكار حقوقهم ومسيرة نضالهم الوطني إنكارًا ممنهجًا. فسموتريتش، بصفته زعيم حزب الصهيونية الدينية، يروج لنمط من الصهيونية الدينية يحوّل الادعاءات التوراتية إلى برنامج سياسي يسعى إلى فرض الهيمنة على كامل أرض فلسطين وما بعدها. ولا تعبر هذه الأيديولوجيا عن وجهة نظر هامشية أو متطرفة فحسب، بل تعد امتدادًا للعقيدة الصهيونية منذ نشأتها الأولى. غير أن ما يميز اللحظة الراهنة هو أن خطة الحسم تعلن هذا الإرث بوضوح، وتنشره على رؤوس الأشهاد، وتُدرِجه ضمن اتفاق الائتلاف الحكومي الحالي، محولة الممارسات الاستعمارية الراسخة منذ أمد بعيد إلى إستراتيجية معلنة ذات طابع مؤسسي.

ويسعى سموتريتش، قبل عرض المحاور العملية التي تتألف خطة الحسم منها، إلى تقديم ما يُسميه «الأسس الواقعية والأخلاقية»[10] التي تُؤَسّس لهذه الخطة. وفي الواقع، لا تعد هذه الأسس شيئًا جديدًا ابتكره سموتريتش وجاء به من العدم، بل تشكل امتدادًا مباشرًا للعقيدة الصهيونية السائدة، وتستحضر الكتابات التي ألّفها زئيف جابوتنسكي، مؤسس الحركية الصهيونية التصحيحية، وتعيد ترديدها. ويعبر كلاهما عن الفرضية الصهيونية التي ترى أن المقاومة الفلسطينية – والتي لا يكف سموتريتش عن اختزالها ضمن مسمى «الإرهاب» – ليست رداً على تجريد الفلسطينيين من أملاكهم او نزع ملكيتهم منهم أو قمعهم، بل تنشأ عن وجود الأمل: أي الأمل في إمكانية ممارسة الضغط على «المجتمع الإسرائيلي» وإجباره على تقديم التنازلات التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية.[11]

فبالنسبة لسموتريتش وجابوتنسكي على حد سواء، فإن الحل الذي يجب أن يُنظر اليه سياسيًا ونفسيًا، يستلزم القضاء على هذا الأمل واجتثاثه من جذوره. فقد صرح سموتريتش بقوله: «طالما شعر العرب بأن ثمة بصيص من الأمل في التخلص منا، فسوف يرفضون

10 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

11 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، الفقرة (4)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

التخلي عن هذا الأمل... لأنهم ليسوا رعاعًا، بل هم شعب حي.»[12] ولم يكتفِ الاثنان على تقديم الصهيونية وطرحها كإستراتيجية سياسية فحسب، بل قدماها ايضاً كفكرة «عادلة وأخلاقية»[13] بطبيعتها، ويرفضان أي التزام بأخذ حقوق الفلسطينيين بعين الاعتبار او إقامة وزن لها. فسموتريتش يقول «نحن لسنا الأمم المتحدة.»[14] وقد عبر جابوتنسكي عن هذا الادعاء الأخلاقي نفسه على نحو ينمّ عن قدر أكبر من الجرأة والصراحة بقوله: «نؤمن بأن الصهيونية أخلاقية وعادلة. وطالما هي أخلاقية وعادلة، فلا بد من تحقيق العدالة.» وقد ورد هذا التأكيد في سياق الدعوة التي أطلقها لإقامة «جدار حديدي» قائم على القوة العسكرية من أجل سحق المقاومة الفلسطينية وقمها وتأمين الاستعمار الصهيوني.[15] ومما تجدر الإشارة إليه أن نتنياهو دأب على الإقرار بأن جابوتنسكي له تأثير أيديولوجي مهم عليه، وغالبًا ما يشير إليه باعتباره شخصية ذات مكانة محورية في تشكيل رؤيته السياسية.[16]

ويقدم سموتريتش خطة الحسم في إطار تبدو فيه كما لو انها تعالج «جذور الصراع،» بديلاً عن الحلول التي طُرحت في الآونة الأخيرة، والتي، بحسب قوله «تطيل أمد الصراع وتحكم علينا جميعًا بأن نواصل إدارته البائسة.» ويجادل بأن القومية الفلسطينية ليست مشروعًا وطنيًا ذات شرعية بقدر ما هي «حركة تناهض الحركة الصهيونية وتقف في وجهها.» ويسعى الفلسطينيون – وخصوصًا من هم في الضفة الغربية (التي يطلق عليها اسم «يهودا والسامرة») – بحسب هذا السرد إلى إقامة دولة على حدود عام 1967 باعتبارها «محطة تنقلهم إلى الهدف الحقيقي: العودة إلى حيفا ويافا والرملة وطبريا، وإقامة دولة عربية على أنقاض دولة إسرائيل.»[17]

ويقع في صميم هذا المنطق الادعاء الذي يقول إن التطلعات الوطنية لدى اليهود والفلسطينيين لا سبيل إلى التوفيق بينها، وإنه ما من سبيل إلى تقسيم الأرض التي تمتد

12 وليد يوسف، «الجدار الحديدي.. وصفة جابوتنسكي لتهويد فلسطين»، «ميغازين» ، 10 أيلول 2025، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/RilgO. وقد صاغت هذه المقالة الأيديولوجيا الصهيونية التي ترى أن استعمار فلسطين ينبغي أن يتوقف أو أن يتواصل، دون وضع أي اعتبار للسكان الأصليين، في ظل حماية ما يسمى «بالجدار الحديدي» الذي لا يسع السكان الأصليون أن يخترقوه.

13 المصدر السابق (جابوتنسكي).

14 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، الملخص التنفيذي، الفقرة (2)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

15 وليد يوسف، «الجدار الحديدي.. وصفة جابوتنسكي لتهويد فلسطين».

16 Benjamin Netanyahu, "Benjamin Netanyahu's Speech at the Jabotinsky Institute," *Government of Israel*, August 7, 2016, https://www.gov.il/en/pages/speechjabotinsky070816.

17 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

بيـن النهـر والبحـر. ومـا دامـت أي دولـة فلسـطينية تجسـد المرحلـة الأولى فـي الإسـتراتيجية التي تهـدف إلـى تدميـر «إسـرائيل،» فالحـل الوحيـد يكمـن فـي إخمـاد «جـذوة الأمـل القومـي العربـي» فـي هـذه الأرض.[18] ويضـرب سـموتريتش مثـالًا علـى ذلـك بالإشـارة الـى الفلسـطينيين فـي «إسـرائيل،» حيـث يسـود الادعـاء أنهـم كانـوا أقـل ميـلاً للانخـراط فـي العنـف او المشـاركة فـي «الإرهـاب» خـلال الفتـرة مـن عـام 1948 وحتـى حقبـة التسـعينيات من القـرن الماضـي، لأن «أملهم فـي التخلـص مـن المشـروع الصهيونـي كان قـد قُضـي عليـه فـي مهده.»[19] ويـرى سـموتريتش أن عـودة المنفييـن مـن أعضـاء منظمـة التحريـر الفلسـطينية فـي العقـد الأخيـر مـن القـرن الماضـي كانـت سـببًا فـي إذكاء «التطـرف القومـي» وزادت مـن الدعـم للمقاومـة المسـلحة بيـن الفلسـطينيين فـي فلسـطين 1948. وبمـا أن تجـدد الأمـل يغـذي المقاومـة ويؤججهـا، يفتـرض سـموتريتش أن الحـل يكمـن فـي اسـتئصال هـذا الامـل وإطفـاء جذوتـه مـرة أخـرى، والعمـل فـي الوقـت نفسـه علـى تحسـين جوانـب محـدودة مـن الظـروف المعيشـية للفلسـطينيين.[20]

وعلـى هـذا الأسـاس، يرفـض سـموتريتش وحزبـه حـل الدولتيـن، ويصرحـان بـأن «وجـود مجموعتيـن لهمـا تطلعـات قوميـة متناقضـة» يجعـل مـن المسـتحيل تعايشـهما معـاً.[21] ويزعـم سـموتريتش أن السـلام لـن يتحقـق إلا عندمـا يتنـازل أحـد الطرفيـن. ومـا دام اليهـود لا ينبغـي لهـم يتنازلـوا عـن «الدولـة اليهوديـة الوحيـدة فـي العالـم،» فـإن مـن يجـب عليهـم أن يتخلـوا عـن تطلعاتهـم القوميـة هـم العـرب. ويتركـز رفـض إقامـة دولـة فلسـطينية ضمـن إطـار خطـاب استشـراقي نمطـي يميـز خطـاب الاسـتعمار الاسـتيطاني ويَسِـمه، اذ يسـتهل سـموتريتش هـذا الخطـاب بتكـرار الادعـاء الصهيونـي القائـل انهـم «جعلـوا الصحـراء تزدهـر» مؤكـداً أن الأرض كانـت قاحلـة ومهملـة، وأنهـا كانـت سـتبقى كذلـك لـو قُـدِّر لهـا أن تبقـى فـي عهـدة الشـعب الفلسـطيني.[22] وتعكـس هـذه الروايـة منطـق الخطابـات الاسـتعمارية الأخـرى، مثلمـا كان عليـه حـال الاسـتعمار الفرنسـي فـي الجزائـر، حيـث جـرى تصويـر الشـعوب المسـتعمَرة بوصفهـا شـعوباً تفتقـر الـى الحضـارة وغيـر قـادرة علـى حكـم نفسـها بنفسـها، وذلـك لتبريـر الاسـتيطان والسـيطرة الأجنبيـة وتسـويغهما.[23]

---

18 المصدر السابق، الفقرة (2).

19 المصدر السابق، الفقرة (6).

20 المصدر السابق، الفقرة (6).

21 المصدر السابق.

22 المصدر السابق، الملخص التنفيذي، الفقرة (2).

23 Amaya Escandon, "Cinquante Cinq Millions de Français?: French Propaganda During the Algerian Revolution," *Swarthmore Undergraduate History Journal* 3, no. 1 (2022): 38–56, https://shorturl.at/yqyEN.

ويجمع سموتريتش بين هذه الخرافة التي تقوم على نشر المدنية والحضارة وبين شيطنة الفلسطينيين ومقاومتهم، في عبارة صريحة لا لبس فيها، إذ يصور أي دولة فلسطينية قد تقوم في المستقبل بوصفها كيانًا «إرهابيًا» يفتقر للديمقراطية والحريات.[24] ومع ذلك، يقر سموتريتش علناً بأن فرض «السيادة» الإسرائيلية على أرض فلسطين بحدودها الانتدابية يستلزم تجريد الفلسطينيين من حقوقهم الديمقراطية وحرمانهم منها، معتبراً ذلك ثمنًا لا بد من دفعه لتأمين وجود وبقاء «دولة يهودية.»[25] ويستند سموتريتش في تبرير هذا الموقف الى حجة مفادها ان الحلول غير التقليدية وغير المسبوقة، التي قد لا تحظى بالقبول في سياقات استعمارية أخرى، يمكن أن تجد ما يبررها في الحالة الإسرائيلية لأن «إسرائيل» تواجه تهديدات لم يسبق لها مثيل، إذ يقول بصريح العبارة: «تستحق الغاية أن نبرر انحرافًا متناسبًا عن المبادئ [الديمقراطية] المقبولة.»[26]

ويتواتر هذا التشويه الذي يصيب المفاهيم الأخلاقية ويمسّ جوهرها في خطة الحسم، اذ يتخلل في جميع محاورها ومفاصلها. فسموتريتش يفترض، في المثال الذي يورده بشأن غزة، أن فك الارتباط عنها عام 2005 كان قرارًا أخلاقيًا يهدف إلى «النأي عن حُكم شعب آخر'.»[27] ويحمل المسؤولية عن تدهور الأوضاع وتفاقمها في غزة إلى حكم الفلسطينيين فيها لا سيما حركة حماس، متجاهلاً الحصار الإسرائيلي المستمر والاعتداءات العسكرية المتكررة، فضلاً عن الحرمان الممنهج للفلسطينيين من حقوقهم الاساسية. **فبإنكار المسؤولية الواقعة على عاتق المنظومة الإسرائيلية وازاحتها جانباً، يصور سموتريتش سياسة العقاب الجماعي باعتبارها دليلًا على عجز الفلسطينيين عن حكم أنفسهم. ويُدرج هذا التشويه ذاته على الضفة الغربية، حيث يلقي اللوم عن تردي الأوضاع على الحركة القومية الفلسطينية،[28] بدلًا من الاعتراف بالأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التردي، والمتمثلة في الاستعمار المتواصل، وقمع الفلسطينيين، وتجزئة أرضهم وتفتيتها على يد المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية.**

---

24 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

25 المصدر السابق، المرحلة (ب): البديلان والحسم العسكري، (1) سلام وهوية محلية.

26 المصدر السابق، الفقرة (3).

27 المصدر السابق، الفقرة (7).

28 المصدر السابق، المرحلة الأولى: حسم استيطاني.

3.1. التنفيـذ العملـي

انطلاقًا مـن هـذا الأسـاس الأيديولوجـي، تنقسـم خطـة الحسـم إلـى مرحلتيـن من أجـل تنفيذها علـى ارض الواقـع. وهاتـان المرحلتـان همـا (1) «الحسـم عبـر الاسـتعمار الاحلالـي،» (2) و«النصـر عبـر الخيارين والحسـم العسـكري.»[29]

1.3.1. المرحلة الأولى: فرض «السيادة» من خلال الاستعمار

تصـف خطـة الحسـم مرحلتهـا الأولـى باعتبارهـا المحـور الأهـم، نظـراً إلـى أنهـا تضمـن أن «طمـوح الدولـة اليهوديـة مـن النهـر إلـى البحـر يعـد حقيقـة واقعـة لا مـراء فيهـا.» وتنطـوي هـذه المرحلـة علـى فـرض وقائـع جديـدة علـى الأرض، بمـا تشـمله مـن اسـتعمار الضفـة الغربيـة بأكملهـا – وذلـك مـن خـلال توظيـف خطـاب يقـوم علـى فكـرة «فـرض السـيادة» – وإقامـة «مـدن وبلـدات» مـن أجـل غـرس المسـتعمِرين الإسـرائيليين فيهـا.[30] وتؤكـد الخطـة أن تشـييد البنيـة التحتيـة للمسـتعمرات فـي شـتى أرجـاء الضفـة الغربيـة، سـوف يكـون لـه أثـر لا يسـتهان بـه علـى وعـي الفلسـطينيين، اذ سـوف يسـهم فـي اخمـاد آمالهـم فـي إقامـة «دولـة عربيـة أخـرى.»[31] كمـا تتوقـع الخطـة أن تشـهد بدايـة هـذه المرحلـة تصاعـدًا فـي وتيـرة مـا تسـميه «الإرهـاب» الفلسـطيني. غيـر انهـا تفتـرض ان هـذا الإحبـاط سـوف يتحـول مـع مـرور الوقـت إلـى يـأس، ثـم إلـى «المصالحـة والإدراك المتجـدد بـأن قضيتهـم مصيرهـا الفشـل ولا تحظـى بـأي فرصـة للنجـاح.»[32]

وبينمـا تركـز خطـة الحسـم تركيـزًا صريحًـا لا لبـس فيـه علـى فـرض «السـيادة» الإسـرائيلية وإنفاذهـا علـى أراضـي الضفـة الغربيـة، فـأن تكـرار اسـتخدام مصطلـح «أرض إسـرائيل» يكشـف عـن تصـور توراتـي أوسـع فـي مـداه للجغرافيـا. «فـأرض إسـرائيل» لا تنحصـر فـي فلسـطين بحدودهـا الانتدابيـة، بـل ترتبـط برؤيـة «إسـرائيل الكبـرى،» التـي يفسـرها العديـد مـن الصهاينـة علـى أنهـا تمتـد إلـى الأردن ولبنـان وتضـم بقاعًـا مـن سـوريا ومصـر والعـراق

29 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

30 المصدر السابق، المرحلة الأولى: حسم استيطاني.

31 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

32 المصدر السابق.

والسعودية. ولا تقدم خطة الحسم تعريفاً صريحاً يبين المقصود بمفهوم «أرض إسرائيل،» لدى سموتريتش، غير أنها لا تنفك تلمّح إلى طموحات إقليمية أوسع نطاقاً مرة تلو الأخرى. فعلى سبيل المثال، تزعم الخطة أن أجزاءً من «أرض إسرائيل» فُقدت لصالح الأردن نتيجة «العنف الذي مارسه العرب،» وتضيف أن الغزاة العرب تبنّوا الاسم الروماني «فلسطين» بعد فتحهم للبلاد في القرن السابع، بينما لم يزل اسم «سوريا»[33] يُطلق للإشارة للمناطق الشمالية. وفي شهر آذار 2023، كشف سموتريتش بوضوح عن رؤيته بشأن «إسرائيل الكبرى» في خطاب ألقاه على منصة في فرنسا، عرض فيه خريطة تشمل فلسطين بحدودها الانتدابية والأردن بأكمله وأجزاء من سوريا.[34] وتتواءم الأفكار التي يحملها سموتريتش مع أهداف مشروع الاستعمار الصهيوني، الذي يعد مشروعًا توسعيًا في جوهره وأساسه. فمنذ البداية، وضع زعماء الحركة الصهيونية المسعى الذي يهدف الى ترسيخ فكرة «إسرائيل الكبرى» وشدّ أواصرها باعتباره ركيزة أساسية من ركائز رؤيتهم. وقد جاء التعبير عن هذه الغاية بشكل واضح وجلي على لسان زعماء صهاينة بارزين، من بينهم دافيد بن غوريون (الذي أعلن تأسيس المنظومة الإسرائيلية بوصفها «دولة» وكان أول من تقلد منصب رئيس الوزراء فيه) وزئيف جابوتنسكي، إذ عملا هؤلاء على ترسيخ هذا الطرح ونشره في أوساط الميليشيات الصهيونية وعامة الإسرائيليين.[35] وكان للأيديولوجيا التي بثّها جابوتنسكي تأثيرها البالغ في تأسيس ميليشيا الإرغون عام 1931، وهي ميليشيا صهيونية إرهابية.[36] فقد شكلت هذه الميليشيا مع نظيراتها ما يسمى «قوات الدفاع الإسرائيلية» في وقت لاحق، وقد شنت هذه المليشيات هجمات على الفلسطينيين في اطار المساعي التي بذلتها في سبيل إقامة «إسرائيل الكبرى،» ومن ابرزها مجزرة دير ياسين عام 1948.[37]

وفي أعقاب الحرب التي اندلعت عام 1967 واحتلال المنظومة الإسرائيلية الضفة الغربية

---

33 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، الملخص التنفيذي، الفقرة (2)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

34 Benjamin Barthe, "Bezalel Smotrich, Israel's Ultra-Nationalist Minister, Delivers Anti-Palestinian Diatribe in Paris," *Le Monde*, March 20, 2023, updated March 21, 2023, https://www.lemonde.fr/en/international/article/2023/03/20/bezalel-smotrich-israeli-ultra-nationalist-minister-delivers-anti-palestinian-diatribe-in-paris_6020081_4.html.

35 فايز الصايغ، «الاستعمار الصهيوني في فلسطين»، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية،(1965)، ص. 40.

36 Lenni Brenner, "Zionist-Revisionism: The Years of Fascism and Terror," *Journal of Palestine Studies* 13, no. 1 (1983): 35–45, https://www.palestine-studies.org/en/node/38833.

37 Sana Hammoudi, "Deir Yasin Massacre, 9 April 1948," *PalQuest: Palestinian Encyclopedia*, https://www.palquest.org/en/highlight/21194/deir-yasin-massacre-9-april-1948.

وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية، غدت سياسة توسيع المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة تشكل واحدة من الإستراتيجيات البارزة الرامية إلى تجسيد رؤية «إسرائيل الكبرى» وإخراجها إلى حيز الوجود. وقد حظي هذا التوسع الاستعماري بالدعم والإسناد من حركة «غوش إيمونيم،» وهي حركة استيطانية أُسست عام 1974.[38] وتتقاسم المنظمات التي يرعاها المستعمِرون اليوم، بما فيها منظمة «ريغافيم» التي أسسها سموتريتش عام 2006، الأهداف الرئيسية ذاتها التي حملتها حركة «غوش إيمونيم.». وتتمثل ابرز هذه الأهداف في الادعاء بأن الأراضي الفلسطينية هي «أراضٍ قومية"، وفي السعي الى إرساء منظومة قانونية وإدارية تهدف الى نزع الصفة الشرعية عن أعمال البناء التي يشيّدها الفلسطينيون، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على أراضيهم ومصادرتها.[39] وحسبما يتبين في استطلاعات الرأي التي تنقلها الصحافة الإسرائيلية، ان خطة الحسم لا تعد مجرد مرجع للسياسات الحكومية فحسب، بل إنها تحظى ايضاً بتأييد واسع بين أوساط شرائح واسعة من عامة الإسرائيليين، الذين يرون أن إخضاع الفلسطينيين أو طردهم يعد مسارًا مشروعًا يهدف إلى تأمين «السيادة» اليهودية الإسرائيلية الدائمة.[40]

ولا تقتصر هذه الرؤية على الجيل الأول من المفكرين الصهاينة أو على جهات فاعلة هامشية، بل ما زالت ترسم معالم السياسات وتشكل ملامحها على أعلى المستويات في المنظومة الإسرائيلية، بما في ذلك البيان التأسيسي للائتلاف الحاكم. وغدت هذه الرؤية تُترجَم في هذه الآونة إلى سياسات ملموسة على أرض الواقع، في ظل تمركز سموتريتش في موقع له صدارته داخل هرم السلطة والحكم.[41] وقد عبرت قيادة هذا الائتلاف عن طموحها التوسعي بوضوح تام، إذ صرح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في مقابلة بُثت على الملأ في شهر آب 2025، بأنه يشعر بأن «ارتباطًا عاطفيًا» يربطه برؤية «إسرائيل الكبرى،» وشدد على أن هذه الطموحات ليست من بقايا التاريخ ولا نتاجًا لأفكار

38 David Newman, "From Hitnachalut to Hitnatkut: The Impact of Gush Emunim and the Settlement Movement on Israeli Politics and Society," *Israel Studies* 10, no. 3 (2005): 192–224, https://doi.org/10.1353/is.2005.0132.

39 Fatih Semsettin Isik, "Beyond Ben-Gvir: A Look into Israeli Far-Right Groups Fuelling Occupation," *TRT World*, August 12, 2024, https://www.trtworld.com/article/18195030.

40 Orly Noy, "The Israeli Public Has Embraced the Smotrich Doctrine," *+972 Magazine*, November 10, 2023, https://www.972mag.com/smotrich-decisive-plan-israeli-public/.

41 Carrie Keller-Lynn and Michael Bachner, "Judicial Reform, Boosting Jewish Identity: The New Coalition's Policy Guidelines," *The Times of Israel*, December 28, 2022, 3:13 pm, https://www.timesofisrael.com/judicial-reform-boosting-jewish-identity-the-new-coalitions-policy-guidelines/.

متطرفة، بل تمثل جانباً اساسياً من الخطاب الرسمي الراهن.[42] وجاء هذا التصريح في أعقاب التصويت الذي أجراه الكنيست في 23 تموز 2025 لتفعيل اتفاق الائتلاف الذي وُقع يوم 28 كانون الأول 2022 بين حزب الليكود (الذي يتزعمه نتنياهو) وحزب الصهيونية الدينية (الذي يترأسه سموتريتش) ووضعه موضع التنفيذ المباشر. وتنص المادة (119) من هذا الاتفاق على أنه «للشعب اليهودي حق طبيعي في أرض إسرائيل. وبناءً على ذلك، ينفذ رئيس الوزراء السياسات الرامية إلى فرض السيادة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] في التوقيت الذي يتماشى مع المصالح الوطنية والدولية لإسرائيل.»[43] وعلى الرغم من أن حزبي الليكود والصهيونية الدينية تفاوضا حول اتفاق الائتلاف المذكور، تبين مصادقة الكنيست عليه بأصوات الأغلبية الساحقة لأعضائه (71 صوتًا مقابل 13 صوتًا) أنه يحظى بدعم واسع على المستوى البرلماني، مما يُؤكد أن هذه السياسات تجسد إرادة المنظومة الإسرائيلية بجميع مستوياتها، ولا تقتصر على أجندة نتنياهو وسموتريتش وحدهما.[44]

وبالنظر إلى ما تقدم، صُممت المرحلة الأولى من خطة الحسم لغايات إرساء وقائع استعمارية ثابتة لا رجعة فيها، وتثبيتها على الأرض، وتكريس الرؤية الصهيونية التي تتطلع إلى «إسرائيل الكبرى» من خلال فرض «السيادة» الإسرائيلية وإنفاذها. اما المرحلة الثانية تضفي الطابع الرسمي على فرض ثلاثة «خيارات» على الفلسطينيين، وهي إخضاعهم أو ترحيلهم أو إبادتهم، بمجرد ان يكتمل الاستعمار بحذافيره ويبلغ منتهاه.

2.3.1. المرحلة الثانية: الإخضاع أو الترحيل أو الإبادة

تعرض خطة الحسم في مرحلتها الثانية ثلاثة «خيارات» تتناول مستقبل الفلسطينيين في الضفة الغربية بعد اكتمال مرحلة الاستعمار وفرض السيادة. تقترح الخطة ان يبقى الفلسطينيون في ديارهم وأراضيهم بصيغة تحولهم الى سكان محرومين من حقوقهم الأساسية ويقبعون تحت نير السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية (الإخضاع) أو ان ترحلهم قسراً عن ارضهم، أو ان تقوم بإبادتهم.

42 Roya News English, "Netanyahu's Remarks on His Belief in 'Greater Israel,'" *X*, August 14, 2025, https://x.com/RoyaNewsEnglish/status/1956030558636577057.

43 Ameer Makhoul, "Knesset Vote: Sovereignty Over the West Bank Is a Fundamental Issue, Not a Symbolic One," *Arab Progress*, July 24, 2025, https://www.arabprogress.org/en/knesset-vote-sovereignty-over-the-west-bank-is-a-fundamental-issue-not-a-symbolic-one/.

44 المصدر السابق.

(أ) البقاء دون حقوق تحت الهيمنة الإسرائيلية: الإخضاع

تبين خطة الحسم هيكلية الحكم التالية التي تراها للفلسطينيين في الضفة الغربية:[45]

> يقوم النظام المقترح للحكم المستقل لعرب يهودا والسامرة على تقسيم المنطقة إلى ست مديريات حكم بلدية لوائية تجري فيها انتخابات ديمقراطية، وهي: الخليل وبيت لحم ورام الله وأريحا ونابلس وجنين. وتزعم هذه الخطة ان هذا التقسيم يتناسب مع البنية الثقافية والعشائرية للمجتمع العربي، وبذلك فإنها ستضمن السلام الداخلي والازدهار الاقتصادي. ان فكرة "الدولة القومية" في الحيز العربي قد فشلت، لأنها فكرة مستوردة من أوروبا والدول الكولونيالية العظمى. ويرى الكثيرون أن هذا الفشل ناجم عن تجاهل البنية العشائرية والقبلية في المجتمع العربي. ان الدول العربية المزدهرة هي دول الخليج القائمة على بنية قبلية عشائرية تقليدية.[46]

وبينما يصح القول إن الدول الاستعمارية الغربية قد فرضت الحدود وتلاعبت بهيكل الحكم في مختلف ارجاء المنطقة، فإن هذا الطرح يبقى تبسيطيًا ويختزل الواقع في طابعه. فقد شهدت المنطقة، بما فيها فلسطين، قيام أشكال متعددة من التنظيمات السياسية، بدءًا من دويلات المدن والخلافة وصولًا إلى اتحاد القبائل، وذلك قبل مجيء الاستعمار الأوروبي بردح طويل من الزمن. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، **فإن الجهة الوحيدة التي تمتلك الحق الحصري في تحديد النظام السياسي الذي تعيش في ظله هو الشعب الفلسطيني وحده، وذلك باعتبارهم جماعة وطنية تتمتع بالحق في تقرير مصيرها.** ويشمل هذا الحق تمكين القبائل الفلسطينية والعشائر البدوية بممارسة أسلوب حياتها التقليدي، الذي يميل إلى الترحال، وفقًا لما تراه هي مناسباً لأفرادها.

وتعد المحاولة التي ترمي إلى اختزال قضية تحرير فلسطين في مسألة إقامة دولة

---

45 يعيد هذا النهج إلى الذاكرة روابط القرى التي أقامها النظام الإسرائيلي في ثمانينات القرن الماضي لإدارة قطاع الحكم المحلي من خلال زعماء فلسطينيين عمل على استمالتهم واختيارهم، في إطار استراتيجية كانت ترمي إلى بسط سيطرته على السكان، والعمل على فرض القيود على تقرير المصير في الوقت نفسه. انظر:
Motasem Abuzaid, "Recasting Village Leagues: Piecemeal Learning and Clan Control in Palestine," *POMEPS*, April 30, 2025, https://pomeps.org/recasting-village-leagues-piecemeal-learning-and-clan-control-in-palestine.

46 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، المرحلة (ب): البديلان والحسم العسكري، (1) سلام وهوية محلية، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

فلسطينية فحسب مقاربة خاطئة في حد ذاتها، ويشوبها الخلل والقصور. فمسار إنهاء الاستعمار والنضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل تقرير مصيرهم لا يبدآن عند حدود الدولة ولا ينتهيان عندها، بل يُستهل بتفكيك البنى الاستعمارية الصهيونية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.[47] وفي هذا المضمار، يسعى منطق خطة الحسم إلى طمس حقوق الشعب الفلسطيني، وتقديم مسوغات تضفي الشرعية لقيام الاستعمار الصهيوني على أرضه. كما ان ما تتضمنه هذه الخطة من إشارات إلى الاستعمار الأوروبي يكشف التناقض البنيوي الذي يعتري منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي، القائم بدوره على ذات الأسس العنصرية التي انبثقت ضمن سياق أنظمة الاستعمار العالمي، والذي تستند اليه الخطة ذاتها على ذكره والاستشهاد به.

وفي هذه المرحلة، توضح الخطة أن الفلسطينيين لن يكون لهم الحق في التصويت في الكنيست، وذلك من أجل المحافظة على أغلبية يهودية في مؤسسات صنع القرار. كما تطرح الخطة مقترحًا محتملًا مع الأردن، يُسمح للفلسطينيين بموجبه بأن يدلوا بأصواتهم في البرلمان الأردني.[48] ولا تشير الخطة مطلقاً الى السبب الذي يدفع الفلسطينيين، الذين لا يحملون الجنسية الأردنية ولا يقيمون في الأردن، إلى المطالبة بأن يشاركوا في الحياة السياسية الأردنية، ولا تتطرق كذلك الى ذكر أي منفعة يمكن ان تعود عليهم من ذلك. وفضلًا عن ذلك، فإن الفكرة القائمة على «الاستيعاب» أو «الاندماج» في الأردن – أو في أي دولة أخرى – لا تفي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرهم، بل تنكره وتنسفه من اساسه، إذ ان هذا الحق يجب ان يمارس بحرية تامة وفيما يتصل بإقليمهم الوطني، حسبما تقرره أحكام القانون الدولي.[49] **وفي الواقع العملي، تسعى خطة الحسم، من خلال ما تطرحه بشأن نقل الحقوق السياسية إلى الأردن، إلى إلغاء الحق الواجب للفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإضفاء صفة شرعية على انتهاك قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، وهي حظر الاستيلاء على الأرض بالقوة.**

---

47 مركز بديل، «إعادة الإعمار على أساس الحقوق: إنهاء الاستعمار والحق في جبر الضرر»، آب 2025، ص. 28، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2025/08/22/pp-reconstruction-vs-reparations-ara-1755850074.pdf.

48 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، المرحلة (ب): البديلان والحسم العسكري، (1) سلام وهوية محلية، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

49 الجمعية العامة للأمم المتحدة، «إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة»، القرار 2625 (الدورة 25)، وثيقة الأمم المتحدة رقم (24) A/RES/2625، (24 تشرين الأول 1970).

وتنـص الخطـة علـى أن الفلسـطينيين الذيـن يثبتـون «إخلاصهـم» للدولـة، سـوف يتسـنى لهـم، مـع مـرور الوقـت، أن يشـاركوا فـي «القـرارات المدنيـة،» دون «القـرارات القوميـة»[50]. كمـا تشـير الخطـة إلـى إمكانيـة النظـر فـي منـح المواطنـة الكاملـة لعـدد محـدود مـن الفلسـطينيين «الذيـن يرغبـون فـي ذلـك،» شـريطة ان يعبّـروا عـن ولائهـم المطلـق للدولـة اليهوديـة مـن خـلال أداء الخدمـة العسـكرية «أسـوة بمواطنـي الدولـة مـن الـدروز.»[51]

وفضـلًا عمـا تقـدم، تسـوق الخطـة الادعـاء الـذي يـرى أن هـذا القيـد المفـروض علـى الحقـوق الديمقراطيـة الواجبـة للفلسـطينيين، والمتمثـل فـي حرمانهـم مـن حقهـم فـي الإدلاء بأصواتهـم، لا يجعـل مـن المنظومـة الإسـرائيلية نظـام فصـل عنصـري: «وحتـى مـع غيـاب حـق التصويـت لبرلمـان سـيادي بالكامـل فنحـن لا نتحـدث هنـا عـن نظـام حكـم أبرتهايـد، بـل عـن عنصـر واحـد ناقـص مـن سـلة الحريـات كأقصـى حـد، أو يمكـن صياغـة ذلـك بأنـه نقـص فـي نصاعـة الديمقراطيـة. [التوكيـد مضـاف].»[52]

ومـن خـلال تكـرار الادعـاء بـأن المنظومـة الإسـرائيلية تواجـه مأزقًـا غيـر مسـبوق، تُقـدَّم التضحية ببعـض المبـادئ الديمقراطيـة كمـا لـو كان «ثمنًـا لـه مـا يبـرره» مـن أجـل المحافظـة علـى الطابـع اليهـودي الـذي يميـز هـذه المنظومـة ويضمـن اسـتمرارها. ولغايـات تصـب فـي تعزيـز هـذا الطـرح، تُعقـد المقارنـات مـع «الأنظمـة الديمقراطيـة الغربيـة،» علـى نحـو يستشـهد فيـه بمـا أقدمـت عليـه الولايـات المتحـدة مـن غـزو لأفغانسـتان والعـراق، بزعـم أن هذيـن البلديـن تخليـا عـن المعاييـر الديمقراطيـة وهجراهـا حتـى فـي ظـروف لا تنطـوي علـى تهديـد يذكـر.[53] وتخلـص الخطـة، فـي نهايـة المطـاف، إلـى أنـه عنـد المفاضلـة بيـن حمايـة وجـود المنظومـة الإسـرائيلية أو هويتهـا اليهوديـة أو نظامهـا الديمقراطـي، ينبغـي أن يكـون هـذا الأخيـر هـو المجـال الـذي تقـدم فيـه التنـازلات.[54]

وتوظـف الخطـة خطابهـا القائـم علـى شـيطنة الفلسـطينيين والعـرب، مـرة تلـو الأخـرى، مـن أجـل الدفـاع عـن هـذه النقطـة، إذ تسـوق الادعـاء بأنـه ليـس ثمـة مـا يضمـن قيـام دولـة فلسـطينية تشـبه الحكومـات «الطبيعيـة» فـي المنطقـة، وتشـير فـي هـذا الصـدد إلـى غيـاب

50 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، المرحلة (ب): البديلان والحسم العسكري، (1) سلام وهوية محلية، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

51 المصدر السابق.

52 المصدر السابق.

53 المصدر السابق.

54 المصدر السابق.

الانتخابات التي لم تعقدها السلطة الفلسطينية منذ ما يزيد عن عقد من الزمن.[55] ويتسم هذا المنطق بتناقض صارخ، إذ يدعو صراحةً إلى تجريد الفلسطينيين من حقوقهم الديمقراطية وسلبها منهم، بينما يصورهم في الوقت نفسه على أنهم يعانون من عجز متأصل يحول دون قدرتهم على إنشاء نظام ديمقراطي يتيح لهم أن يحكموا أنفسهم. وزيادة على ذلك، تدعي الخطة أن الفلسطينيين سوف يحظون بقدر أكبر من الحقوق في ظل الحكم الإسرائيلي، إذا ما قورن مع أي حكومة عربية أخرى، وهو ما يمثل توصيفًا استعماريًا شموليًا يصور العرب كما لو كانوا أسرى الاستبداد والتخلف.

كما يشدد سموتريتش على أن خطة الحسم لا تبتعد كثيرًا عن الواقع القائم التي يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو نفسه فيه، إذ يوضح إن نتنياهو وصف الكيان الذي يتصوره للفلسطينيين باعتباره «دولة ناقصة» تفتقر إلى السيادة على الحدود والمجال الجوي والأمن.[56] وبالاستناد إلى هذا المنطق نفسه، يشير سموتريتش إلى أنه ما دام الفلسطينيون محرومين من السيادة، فإن حقوقهم السياسة، بما في ذلك حقهم في التصويت، لن تكون مكتملة أبدًا، ويخلص إلى القول إن هذا هو «الثمن الضروري» لحماية أمن المنظومة الإسرائيلية وضمان بقائها.[57]

وبينما تضع الخطة نصب عينيها على الآثار السلبية المحتملة لفرض القيود على حق الفلسطينيين في التصويت، فأنها في الوقت ذاته تقترح ارتكاب جرائم وانتهاكات على نطاق أوسع. **فالمقترحات الواردة في هذه الخطة تحرض صراحة على ارتكاب جرائم دولية وتشجع على إتيانها، من فرض هيكلية الحكم إلى مصادرة أراضي الفلسطينيين وإقامة المستعمرات عليها، ومن انتهاك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيرهم إلى الاستمرار في اقتراف جرائم الاستعمار والفصل العنصري والتهجير القسري وزيادة حدتها ووطأتها.**

(ب) التهجير القسري: الإبعاد

يتمثل «الخيار» الآخر المطروح امام الفلسطينيين في الضفة الغربية، بعد اخضاعهم لسيطرة الاستعمار، في التهجير القسري الذي يقدم في صورة الإبعاد. ففي هذا الإطار،

55 المصدر السابق.

56 المصدر السابق.

57 المصدر السابق.

تقترح الخطة تشجيع الفلسطينيين الذين يرفضون التخلي عن تطلعاتهم القومية على «الهجرة» إلى دول أخرى. ومن شأن هذا التهجير القسري إلى الخارج أن يخدم الواقع الديموغرافي الذي يسعى إليه المشروع الصهيوني، والمتمثل في المحافظة على أغلبية يهودية في فلسطين بحدودها الانتدابية كذلك.[58]

ويسوق سموتريتش الادعاء القائل بأن الخطة لا تتضمن «طرد قاسٍ» ولا «غمر الدول بلاجئين معدمين»، بل أنها تعتمد نهجًا «عصريًا» يقوم على تنسيق «الانتقال» بغية إتاحة فرص أفضل للفلسطينيين في بلدان أخرى.[59] وتشير الخطة الى ان المنظومة الإسرائيلية ستقدم منحًا مالية للفلسطينيين مقابل رحيلهم القسري. وفي الواقع العملي يقر سموتريتش، من خلال ما يتفوه به من مفاهيم وتصورات، بالتطهير العرقي والتهجير القسري المتأصلين في المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية اذ يقول:

> لقد انبنت الصهيونية على التبادل السكاني: هجرة واسعة لليهود من البلدان العربية وأوروبا إلى أرض إسرائيل، طواعية أم قسراً، وخروج أعداد كبيرة من العرب كانوا يعيشون هنا - طواعية أم قسراً - إلى الحيز العربي المحيط. ويبدو أن هذا المسار التاريخي ما يزال بحاجة لاستكماله، الأمر الذي سيضمن بوضوح مستقبلاً من السلام.[60]

وفي الواقع، ما زال التهجير القسري يشكل ركنًا أساسيًا من أركان المنظومة الإسرائيلية منذ أمد بعيد، إذ يسعى إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. فقد كان هذا التهجير ضرورة لا غنى عنها لإقامة المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية عام 1948، وما زال يسهم في استمرار النكبة المستمرة منذ أكثر من 77 عاما، كما يُوظَّف التهجير اليوم كما لو كان أداة من أدوات الإبادة الجماعية في قطاع غزة.[61] ويعد طرح فكرة «الهجرة»، بصرف النظر عن أساليب إعادة تأطيرها أو تلميع صورتها وتجميلها، امتدادًا مباشراً لهذا المنطق الاستعماري؛ اذ تقوم هذه الخطة في جوهرها على إعمال

---

58 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، المرحلة (ب): البديلان والحسم العسكري، (2) الهجرة، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

59 المصدر السابق.

60 المصدر السابق.

61 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, Forced Displacement and Transfer as an Act of Genocide in the Gaza Strip, Working Paper No. 31 (Bethlehem: BADIL, February 2024), https://badil.org/cached_uploads/view/2024/06/10/forced-displacement-as-an-act-of-genocide-in-the-gaza-strip-v6-1718021197.pdf.

التهجير القسري والإبعاد وإنفاذهما. فالفلسطينيون الذين يقاومون الاستعمار ويواصلون مسعاهم نحو التحرر – أو أولئك الذين يرفضون التخلي عن «طموحاتهم القومية» – لن يهاجروا بإرادتهم إلى دول أخرى. وعلاوةً على ذلك، **لا يشكل إخضاع الفلسطينيين للاستعمار وتهيئة بيئة قسرية تجبرهم على الاختيار بين الاحتلال و«الهجرة» خيارًا طوعيًا.**[62] وذلك هو التعريف التقليدي والمتعارف عليه للتهجير القسري، الذي يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب أحكام نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.[63]

(ج) القتل العمد وقمع المقاومة: الإبادة

يُعنى «الخيار» الثالث بالتعامل مع الفلسطينيين الذين يواصلون نهج المقاومة المسلحة في مواجهة المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية. ففي هذا المضمار، تنص الخطة على أن القوات الإسرائيلية سوف تقتل من «يجب قتله» وتصادر جميع الأسلحة،[64] وتسوق الخطة كذلك الادعاء القائل إن من يرفضون العنف ويحتفظون بطموحاتهم القومية في الوقت نفسه لن يكونوا في دائرة الاستهداف. ومع ان الخطة تزعم أن «الولاء المطلق» للمنظومة الإسرائيلية ليس مطلباً مطلقاً – وأن الالتزام بالقوانين يكفي – فإنها ترسخ نظامًا متدرجًا للحقوق، حيث يتوسع نطاق الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الإقامة وحتى المواطنة المشروطة، تبعاً لدرجة الولاء التي يبديها الفرد ويثبتها.[65]

وبعيداً عن الادعاء بتجاوز نهج استعماري مطلق، يُشكل نص خطة الحسم تحريضًا مباشرًا على ارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني، لأنهم يمارسون حقهم في المقاومة المسلحة سعياً لنيل حقهم في تقرير المصير وتنفيذه، وهو الحق المكفول بموجب القانون الدولي.[66] ولا يقتصر هذا التحريض على كونه انتهاكًا لحق الشعب الفلسطيني

---

62 مركز بديل، «التهجير القسري للسكان: الحالة الفلسطينية: مقدمة السلسلة»، ورقة العمل رقم 15، (بيت لحم، مركز بديل، حزيران 2015)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp15-fpt-intro-ara-1618824512.pdf.

63 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 17 تموز 1998، المادة 8(2)(أ)(7) والمادة 7(1)(د).

64 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، المرحلة (ب): البديلان والحسم العسكري، (3) الحسم العسكري، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

65 المصدر السابق.

66 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, "The Palestinian People Have a Right to Armed Struggle by Virtue of their Inalienable Right to Self-Determination," December 15, 2023, 5 https://badil.org/cached_uploads/view/2023/12/15/resistance-paper-1702636476.pdf.

فـي تقريـر مصيـره فحسـب، بـل يشـكل ايضـاً دعـوة صريحـة بالقتـل العمـد للفلسـطينيين، والـذي يعـد جريمـة حـرب،[67] بالإضافـة الـى الإبـادة التـي تشـكل جريمـة ضـد الإنسـانية.[68]

67 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 17 تموز 1998، المواد 7(1)(د)، 8(2)(أ)(7)، على الموقع الإلكتروني: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court.

68 المصدر السابق، المادة 3(ب).

الفصل الثاني
خطة الحسم في الواقع العملي: الهيمنة الاستعمارية على الضفة الغربية وقطاع غزة

عُيِّن سموتريتش وزيرًا للمالية في الحكومة الإسرائيلية في أواخر عام 2022، ثم عُهد إليه بمنصب وزاري في وزارة الحرب («الدفاع») بحلول عام 2023، مما منحه صلاحيات واسعة ومكنه من توسيع نطاق نفوذه في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن التركيز الأساسي لخطة الحسم ينصب على الضفة الغربية، فقد طُبّقت بعض آلياتها ايضاً في قطاع غزة، حيث تصاعدت وتيرة التهجير القسري، وخلق بيئة قهرية، والاعتداءات على الحياة المدنية واشتدت وطأتها، ما انتهى المطاف بها إلى اقتراف جريمة الإبادة الجماعية. يتناول المبحث التالي السبل التي انتهجتها المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية لتنفيذ محاور خطة الحسم في الضفة الغربية منذ تعيين سموتريتش في منصب وزير، وكيف شهدت هذه الإجراءات المزيد من التصعيد في خضم الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة منذ تشرين الأول 2023.

ويتجلى تطبيق خطة الحسم التي تتبناها المنظومة الإسرائيلية وتنفذها في أربعة أبعاد مترابطة: (1) التوسع الاستعماري، (2) وسياسات التجزئة والعزل، (3) وحملة القمع الممنهجة التي تستهدف المخيمات الفلسطينية والمقاومة بعمومها، (4) وفرض أمر واقع جديد من خلال القضاء على وجود المؤسسات الدولية وتغيير الدور الذي تضطلع السلطة الفلسطينية به.

1.2. توسيع الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية: بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي

يعد توسيع المستعمرات ومصادرة الأراضي من السياسات والممارسات الممنهجة التي دأبت المنظومة الإسرائيلية على توظيفها منذ ابد بعيد، بهدف تكريس هيمنتها الاستعمارية في شتى أرجاء فلسطين بحدودها الانتدابية، وقد انتهجت جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي شكلتها المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية منذ نشأتها،

بـدءًا مـن اليميـن المتطـرف حتـى مـا يُعـرف باليسـار النهـج ذاتـه. ومـع ذلـك، شـهدت هـذه الجرائـم والانتهـاكات تصعيـدًا ملحوظاً تحـت إشـراف سـموتريتش، ولا سـيما عقـب تعيينـه فـي منصـب «رئيـس الشـؤون المدنيـة فـي الضفـة الغربيـة» فـي وزارة الحـرب («الدفـاع»). فقـد بـات سـموتريتش، بموجـب الصلاحيـات الواسـعة التـي مُنحـت لـه علـى وحـدة تنسـيق أعمـال الحكومـة فـي المناطـق والإدارة المدنيـة فـي المنطقـة (ج)، يتحكـم فعليـاً فـي أعمـال البنـاء التـي يشـيدها الفلسـطينيون وفـي توسـيع المسـتعمرات الإسـرائيلية، بمـا فـي ذلـك إجـراءات تسـجيل الأراضـي فـي المنطقـة (ج). وقـد أتـاح هـذا الإجـراء لسـموتريتش، فـي الواقـع العملـي، صلاحيـات تخولـه أن يمضـي قدمًـا فـي مصـادرة أراضـي الفلسـطينيين وتوسـيع دائـرة الاسـتعمار فيهـا، مـن خـلال إعـادة تصنيفهـا ضمـن فئـة «أراضـي الدولـة» أو المحميـات الطبيعيـة الإسـرائيلية.[69] كمـا تتعمـد المنظومـة الإسـرائيلية طمـس الخـط الفاصـل بيـن قانـون الاحتـلال والقانـون المحلـي مـن خـلال تحويـل هـذه الصلاحيـات إلـى وزيـر مدنـي ووضعهـا تحـت سـلطته، الامـر الـذي يعـزز سياسـات المصـادرة ويدفـع فـي اتجـاه فـرض «السـيادة» الإسـرائيلية علـى المنطقـة (ج).[70] ومـن الجديـر بالتنويـه كذلـك، أن وحـدة تنسـيق أعمـال الحكومـة فـي المناطـق فـي حـد ذاتهـا لا تتمتـع بـأي صفـة قانونيـة[71]، سـواء أكان القائـم عليهـا مسـؤولًا عسـكريًا أم مدنيًـا، إذ تشـكل هـذه الوحـدة الـذراع الإداريـة المنبثقـة عـن منظومـة الاسـتعمار الإسـرائيلي.

وتتمثـل المرحلـة الأولـى مـن «خطـة الحسـم» فـي فـرض الوقائـع علـى الأرض مـن خـلال توسـيع المسـتعمرات الإسـرائيلية فـي شـتى أرجـاء الضفـة الغربيـة. وقـد شـهد بنـاء المسـتعمرات الإسـرائيلية فـي الضفـة الغربيـة ارتفاعًـا ملحوظًـا علـى مـدى السـنوات الثـلاث الماضيـة. ففـي عـام 2023، طرحـت المنظومـة الإسـرائيلية مخططـات لإقامـة نحـو 30,700 وحـدة اسـتعمارية فـي الضفـة الغربيـة، بمـا فيهـا شـرق القـدس. وتشـير التقاريـر إلـى أن عـدد الوحـدات الاسـتعمارية التـي بُنيـت بالفعـل علـى أراضـي الضفـة الغربيـة (باسـتثناء القـدس) بلـغ نحـو

---

69 Claire Parker, "Sweeping Israeli Actions Transform West Bank in Shadow of Gaza War," *Washington Post*, September 28, 2025, https://www.washingtonpost.com/world/2025/09/28/west-bank-israel-settlements/.

70 Adalah – The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, "New Report on the Israeli Settlement Enterprise," newsletter, July 2025, https://mailchi.mp/adalah/news-settlements-report-3-july-2025.

71 Convention (IV) respecting the Laws and Customs of War on Land and its Annex: Regulations concerning the Laws and Customs of War on Land, The Hague, 18 October 1907," art. 43, in IHL — Treaties & Commentaries, ICRC, https://ihl-databases.icrc.org/assets/treaties/195-IHL-19-EN.pdf

12,350 وحدة، وهو العدد الأعلى منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو.[72] وفي العام نفسه، أقيمَ ما لا يقل عن 29 بؤرة استعمارية جديدة (وهي مستعمرات أقامها المستعمرون بدعم مباشر من القوات الإسرائيلية، دون ان تحظى باعتراف رسمي من جانب المنظومة الإسرائيلية).[73] اما في عام 2024، فقد طُرحت مخططات جديدة لبناء ما يقارب 28,900 وحدة استعمارية،[74] وأقيمت 59 بؤرة استعمارية في الضفة الغربية، من بينهما خمس بؤر اعترفت بها المنظومة الإسرائيلية رسميًا بوصفها مستعمرات قائمة بذاتها.[75] وللمرة الأولى منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، أقيمت بؤر استعمارية في المنطقة (ب) بالضفة الغربية، و هي تمثل «نحو 13 في المائة من إجمالي البؤر الاستعمارية التي جرى إنشاؤها في الضفة الغربية خلال عام 2024.»[76]

وبينما لم يُحسم بعد العدد النهائي للمستعمرات والبؤر الاستعمارية التي أقيمت خلال عام 2025، تفيد التقارير بأن المنظومة الإسرائيلية قد طرحت بالفعل خططاً لبناء نحو 15,190 وحدة استعمارية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها شرق القدس، وذلك خلال الربع الأول من عام 2025.[77] وفي مطلع شهر تموز، طُرح 25 مخططًا هيكليًا لإقامة مستعمرات جديدة للمصادقة عليها، وقد صدرت الموافقة على 15 مخططًا منها لبناء أكثر من 1,400 وحدة استعمارية جديدة، بما يشمل انشاءها في البؤر الاستعمارية المعترف بها رسمياً مثل «جفعات حنان» قرب الخليل، وتوسيع مستعمرتي «نيلي» و«ريمونيم» اللتين تقعان على مقربة من رام الله.[78] وفي شهر آب، شهدت مستعمرة

---

72 European External Action Service (EEAS), 2023 Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, including East Jerusalem: Reporting Period January–December 2023 (Brussels: EEAS, 2024), 1, https://shorturl.at/jLFeT.

73 Jake Tacchi et al., "Extremist Settlers Rapidly Seizing West Bank Land," BBC, September 3, 2024, https://www.bbc.com/news/articles/c207j6wy332o.

74 EEAS, 2024 *Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem Reporting period -January - December 2024* (Brussels: EEAS, 2025), 1, https://shorturl.at/4LDt5.

75 Palestine Liberation Organization National Bureau for Defending Land Nablus, "Unprecedented Settlement Expansion in W.B. over Past Year and This Year," March 31, 2025, https://nbprs.ps/2025/03/31/unprecedented-settlement-expansion-in-w-b-over-past-year-and-this-year/.

76 EEAS, 2024 *Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem*, 8

77 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 283 | الضفة الغربية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 24 إبريل 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-283-west-bank.

78 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، «سلطات الاحتلال تدفع بـ 25 مخططاً هيكلياً جديداً لتوسعة مستعمرات الضفة»، 22 تموز 2025، على الموقع الإلكتروني: https://cwrc.ps/page-3397-ar.html.

«عيلي» الواقعة شمال رام الله توسعًا استعمارياً واسع النطاق، إذ صادقت المنظومة الإسرائيلية على بناء ما يزيد على 1,000 وحدة استعمارية جديدة في البؤر المحيطة بها، وذلك في إطار إستراتيجية اشمل تهدف إلى فصل وسط الضفة الغربية عن شمالها.[79]

تستدعي إقامة المستعمرات وتوسيعها سياسة ممنهجة تستهدف مصادرة الأراضي ووضع اليد عليها، من أجل إتاحة المجال لتشييد البنية التحتية المرتبطة بها ونقل المستعمِرين إليها. ففي عام 2024، صادرت المنظومة الإسرائيلية ما يزيد عن 46,000 دونم من الأراضي الفلسطينية، بما فيها أكثر من 24,597 دونمًا أعلن عنها باعتبارها «أراضي دولة»، ونحو 20,000 دونم صُنفت ضمن فئة «المحميات الطبيعية.»[80] وتندرج هذه التصنيفات ضمن سياسة أوسع تهدف الى نزع ملكية الأراضي الفلسطينية ومصادرة الأراضي وحرمان أصحابها من استخدامها والانتفاع بها،[81] وتنفذ هذه السياسة من خلال أنظمة التخطيط والتنظيم القائمة على التمييز،[82] والتي تصنف مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين بوصفها «أراضي دولة» أو «محميات طبيعية» أو «مناطق عسكرية مغلقة»، مما يحول دون تمكن أبناء التجمعات السكانية الفلسطينية من البناء على أراضيهم أو زراعتها أو حتى الوصول إليها.

وفضلًا عما تقدم، ما زالت المنظومة الإسرائيلية تستخدم نظام استصدار تراخيص البناء كما لو كان سلاحًا ضد الفلسطينيين، إذ تُمعن في منعهم من تطوير قراهم ومدنهم وهدم بيوتهم.[83] ومن المعروف أن المنظومة الإسرائيلية ترفض غالبية الطلبات التي يقدمها الفلسطينيون للحصول على تراخيص البناء في المنطقة (ج)،

79 هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، «مقاومة الجدار والاستيطان: سلطات الاحتلال تحول بؤرتين استعماريتين إلى أحياء جديدة»، 12 آب 2025، على الموقع الإلكتروني: https://cwrc.ps/page-3488-ar.html.

80 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «د. عوض، تستعرض الذكرى السنوية 49 ليوم الأرض بالأرقام والإحصائيات»، رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 27 آذار 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5963.

81 مركز بديل، «مصادرة الاراضي وحرمان أصحابها من التصرّف والانتفاع بها»، ورقة العمل رقم (21)، (بيت لحم: مركز بديل، 2017)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP21-LC-Ara.pdf.

82 مركز بديل، «التمييز في سياسات التنظيم والتخطيط الحضري»، ورقة العمل رقم (17)، (بيت لحم: مركز بديل، 2014)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp17-fpt-zoning-ara-1618824463.pdf.

83 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, *Installment of a Permit Regime*, Working Paper No. 18 (Bethlehem: BADIL, 2015), https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/19/wp18-fpt-israeli-permit-system-1618823802.pdf.

الامـر الـذي يجبـر الكثيـر مـن الأسـر الفلسـطينية علـى بنـاء بيوتهـا وتشـييد بنيتهـا التحتيـة دون أن تحصـل علـى الترخيـص الرسـمي لتلبيـة احتياجاتهـا الأساسـية، ممـا يجعـل بيوتهـا ومنشـآتها عرضـة لهدمهـا فـي أي وقـت. ووفقـاً لتقريـر نشـره المجلـس النرويجـي للاجئيـن، لـم تصـادق السـلطات الإسـرائيلية علـى أي طلـب قدمـه الفلسـطينيون لاسـتصدار تراخيـص بنـاء فـي المنطقـة «ج» بالضفـة الغربيـة منذ 7 تشـرين الأول 2023.[84] وعلـى ذات النهـج، حُـرم مـا يزيـد علـى نصـف مليـون فلسـطيني مـن حملـة المواطنـة الإسـرائيلية مـن الحصـول علـى التراخيـص المطلوبـة لبنـاء بيـوت لهـم علـى أراضيهـم، فيمـا واجـه أكثـر مـن 100,000 منهـم أوامـر بهـدم بيوتهـم وإخلائهـم منهـا خـلال عـام 2023.[85] وفـي العـام 2024، هدمـت المنظومـة الإسـرائيلية 181 منـزلًا فلسـطينياً فـي القـدس، وسُـجل أدنـى معـدل لإصـدار الموافقـات علـى مخططـات البنـاء الفلسـطينية خـلال عقـد كامـل، وذلـك بالتـوازي مـع المصادقـة علـى إقامـة آلاف الوحـدات الاسـتعمارية الجديـدة.[86] كمـا شـهدت منطقـة صحـراء النقـب هـدم أكثـر مـن 4,000 منشـأة، وهـو مـا يمثـل زيـادة بلغـت 22 فـي المائـة بالمقارنـة مـع عـام 2023.[87] **وتظهـر هـذه الأرقـام بوضـوح الطابـع الممنهـج للقيـود التـي تفرضهـا المنظومـة الإسـرائيلية علـى جميـع الفلسـطينيين فـي الضفـة الغربيـة والقـدس وفلسـطين 1948 علـى صعيـد اسـتصدار رخـص البنـاء.**

وفيمـا يتصـل بسياسـة هـدم البيـوت فـي الضفـة الغربيـة، أفـاد مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية بـأن نحـو 4,000 فلسـطيني قـد هُجِّـروا بسـبب هـدم بيوتهـم واعتـداءات المسـتعمرين عليهـم والاقتحامـات التـي نفذتهـا القـوات الإسـرائيلية فـي تجمعاتهـم السـكنية، الـى جانـب الانتهـاكات الأخـرى التـي تخلـق بيئـة قسـرية تُفـرض

84 Leilani Farha, *Area C Is Palestine: An Addendum to "Area C Is Everything"* (Oslo: Norwegian Refugee Council, October 2024), 7, https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/area-c-is-everything/area-c-is-palestine---october-2024.pdf.

85 Middle East Monitor. "Report: 0.5m Palestinian Citizens of Israel Denied Building Permits." June 26, 2023. https://www.middleeastmonitor.com/20230626-report-0-5m-palestinian-citizens-of-israel-denied-building-permits/.

86 Georgia Gee and Dikla Taylor-Sheinman, "Israeli Demolitions of Palestinian Homes in Jerusalem Hit New Record," *+972 Magazin*e, March 6, 2025, https://www.972mag.com/israeli-demolitions-palestinian-homes-east-jerusalem-2024/.

87 Naqab Center for Freedom (NCF), *Neglected Voices: Human Rights Violations in the Bedouin Community of the Negev, Naqab, Israel 2023–2024* (2024), https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2024/12/NCF_Neglected-Voices_-Human-Rights-Violations-in-the-Bedouin-Community-of-the-Negev_Naqab-Israel-2023%E2%80%932024.pdf, accessed via International Coalition for Aid, Development and Human Rights, https://icahd.org/.

على حياتهم اليومية.[88] ويفيد المجلس النرويجي للاجئين، فقد طالت عمليات الهدم خلال عام 2023 نحو « 1,175 منشأة (من بينها 106 شُيدت بتمويل الجهات المانحة)، مما ألحق الأضرار بما مجموعه 440,000 فلسطيني، ومثل هذا الرقم أعلى مستوى يسجَّل منذ ان بدأت الأمم المتحدة بتوثيق هذه الحالات في عام 2009.»[89] اما في عام 2024، فقد بلغ عدد المنازل التي هُدمت في الضفة الغربية 1,768 منزلاً، أي بزيادة نسبتها 50 في المائة مقارنة بعام 2023.[90] كما هُدمت 1,230 منشأة إضافية، وهُجر 1,563 فلسطينيًا، معظمهم من المقيمين في المنطقة (ج) خلال عام 2025.[91] ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الأرقام لا تعكس سوى جزء من حجم عمليات الهدم والتهجير القسري التي شهدتها مخيمات اللاجئين الواقعة في شمال الضفة الغربية عقب إطلاق «عملية السور الحديدي». والتي بلغت مستويات لم يسبق أن سُجلت منذ عقود (انظر المبحث 3.2 أدناه).

وقد كثفت المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية من وتيرة إصدار الموافقات على المخططات الاستعمارية بتخصيص ميزانيات ضخمة لأعمال شق الطرق وتشييد البنية التحتية، بهدف تسريع عجلة التوسع الاستعماري في الضفة الغربية. ففي 23 تموز 2025، صادقت المنظومة الإسرائيلية على «تحويل مليار شيكل لدعم وإسناد البنية التحتية للمستعمرات في الضفة الغربية.» ويشمل هذا المبلغ تخصيص 160 مليون شيكل لشق الطريق رقم 437 الذي يربط القدس بالمستعمرات المحيطة بها، و361 مليون شيكل لشق الطريق رقم 45 الذي صُمم لغايات تجزئة مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين وعزلها عن أصحابها.[92] وفي 29 آذار 2025، صادقت المنظومة الإسرائيلية على استكمال المقاطع النهائية من «طريق نسيج الحياة»، وهو طريق

88 OCHA. *Displacement Update: About 4,000 Palestinians Displaced in the West Bank in 2023*. OCHA, February 2024, 1. https://www.ochaopt.org/sites/default/files/Displacement_report_February_2024.pdf.

89 Leilani Farha, *Area C Is Palestine: An Addendum to Area C is Everything*, 7. (Norwegian Refugee Council, October 2024), 7, https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/area-c-is-everything/area-c-is-palestine---october-2024.pdf.

90 Norwegian Refugee Council (NRC), "Escalation in the West Bank: Violations Surge amid Fragile Ceasefire in Gaza," January 23, 2025, https://www.nrc.no/news/2025/january/escalation-in-the-west-bank-violations-surge-amid-fragile-ceasefire-in-gaza.

91 OCHA, "Demolition Database," 2025, https://www.ochaopt.org/data/demolition.

92 Madeeha Al-A'raj, "New Financial Allocations to Enhance Traffic Safety for Settlers on Roads in the West Bank," Palestine Liberation Organization National Bureau for Defending Land Nablus, August 3, 2025, https://nbprs.ps/2025/08/03/new-financial-allocations-to-enhance-traffic-safety-for-settlers-on-roads-in-the-west-bank/.

التفافي مخصص للفلسطينيين وحدهم، يربط بين قريتي الزعيّم والعيزرية ويُبعد حركة مرورهم عن الطريق رقم 1، مما يحرمهم من الوصول إلى المناطق الواقعة داخل كتلة (E1) الاستيطانية.[93]

وقد أشاد نفتالي بينيت، رئيس الوزراء ووزير الحرب («الدفاع») الإسرائيلي الأسبق، بشق «طريق نسيج الحياة» باعتباره وسيلة لـ«فرض السيادة» على منطقة (E1) «بالأفعال لا بالأقوال.»[94] وسوف يؤدي تنفيذ هذا الطريق في قطع الامتداد الجغرافي بين أراضي الضفة الغربية وتقطيع أوصالها،[95] مما يزيد من خطر التهجير القسري الذي يهدد 18 تجمعًا بدويًا فلسطينيًا في المنطقة الواقعة بين القدس وأريحا، حيث صدر في آب 2025 ما لا يقل عن 13 أمر هدم للمنشآت المقامة في تلك التجمعات، في إطار التحضيرات المزمعة لشق الطريق المذكور.[96]

تشكل مشاريع شق هذه الطرق الاستعمارية أحد الحوافز البنيوية الأساسية التي تهدف المنظومة الإسرائيلية من خلالها إلى تيسير سبل وصول سكان المستعمرات الإسرائيلية إليها، وتحسين ظروف العيش فيها، ناهيك عن الدور الإستراتيجي الذي تضطلع به هذه المشاريع في تجزئة التجمعات الفلسطينية وتفتيت عراها الاجتماعية وعزلها جغرافياً وتهجير سكانها قسراً منها. فمن خلال تعزيز التواصل والارتباط مع القدس وتل أبيب من جهة، تعمل المنظومة الإسرائيلية بلا كلل على تشجيع توطين المستعمرين في الضفة الغربية من جهة أخرى، وتعزيز الامتداد الجغرافي بين المستعمرات وترسيخ تجزئة التجمعات الفلسطينية وتقطيع أوصالها في الوقت ذاته. وغالبًا ما تقترن مشاريع البنية التحتية هذه مع تقديم الحوافز المالية، من قبيل دعم

---

93 Nava Freiberg and ToI Staff, "Security Cabinet Greenlights Separate Road for Palestinians in Contentious E1 Area," *Times of Israel*, March 30, 2025, https://www.timesofisrael.com/security-cabinet-greenlights-separate-road-for-palestinians-in-contentious-e1-area/.
وتشكل منطقة (E1) مساحة تبلغ 12 كيلومترًا مربعًا من الأراضي الواقعة شمال شرق القدس، وفي حال استعمارها حسب المخططات الإسرائيلية، فسوف تربط القدس بمستعمرة «معاليه أدوميم»، مما يؤدي فعليًا إلى شطر الضفة الغربية إلى شطرين (انظر المبحث 2-2 أدناه).

94 المصدر السابق.

95 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 279 | الضفة الغربية»، 10 إبريل 2025، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-279-west-bank.

96 Wafa, "Israel Issues 13 Demolition Orders near Jerusalem," August 13, 2025, https://english.wafa.ps/Pages/Details/160229.

الإسكان وتقديم الإعفاءات الضريبية والمنح التي تخصصها المنظومة الإسرائيلية للمستعمرين لتشجيعهم على الاستقرار الدائم في الارض.[97]

والى جانب هذه الحوافز المادية، يبرز حافز قانوني في طابعه، يتمثل في منح المنظومة الإسرائيلية حصانة للمستعمِرين، وتوفير الحماية العسكرية والدعم الرسمي والغطاء القانوني لهم، مما يحوّل الاعتداءات التي يشنونها على الفلسطينيين إلى أداة مباشرة لسرقة ونهب أراضيهم منهم. **وقد غدت هذه الحصانة البنيوية احدى الآليات المركزية التي تعتمدها هذه المنظومة من أجل تسريع وتيرة التوسيع الاستعماري وقمع المقاومة الفلسطينية.** فمنذ تشكيل الائتلاف الحاكم الحالي، شهدت هجمات المستعمِرين في الضفة الغربية تصاعداً ملحوظًا من عام الى اخر، سواء في وطأتها او تكرارها. ففي عام 2024، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ما مجموعه 1,420 هجوماً شنها هؤلاء المستعمرون، وهو عدد يفوق الحوادث التي سُجلت في عام 2023 والبالغ عددها 1,189 انتهاك، «والذي كان الأعلى منذ ان بدأت الأمم المتحدة توثيق هذه الانتهاكات عام 2006.»[98] وخلال الفترة ما بين كانون الثاني 2023 وتموز 2025، هُجر 2,895 فلسطينيًا قسرًا من ديارهم وأراضيهم نتيجة لهجمات المستعمرين و«القيود المفروضة على الوصول.»[99] كما تعرضت العديد من التجمعات البدوية الفلسطينية في محافظتي أريحا ورام الله، بما فيها رأس عين العوجا والمعرجات الشرقية ومغيّر الدير، للتهجير القسري بسبب الاعتداءات المنسقة التي شنها المستعمرون عليها، ناهيك عن مصادرة أراضيها وإقامة البؤر الاستعمارية على مقربة منها، وهو ما حال دون وصول سكان هذه التجمعات إلى مصادر المياه وأراضي الرعي والبنى التحتية الأساسية.[100] وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في تقرير نشره في شهر أيار 2025، إلى أنه «حتى الآن من العام 2025، أصاب المستوطنون أكثر من 220 فلسطينيًا،

---

97 مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، «هذه لنا وهذه أيضاً لنا: سياسة إسرائيل الاستيطانيّة في الضفة الغربيّة»، على الموقع الإلكتروني: https://www.btselem.org/arabic/publications/202103_this_is_ours_and_this_too.

98 EEAS, *2024 Report on Israeli Settlements in the Occupied West Bank, including East Jerusalem*, 1.

99 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 305 | الضفة الغربية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-305-west-bank.

100 NRC, "West Bank: Israeli State-Backed Settler Violence Drives Mass Displacement of Palestinian Communities," press release, July 9, 2025, https://www.nrc.no/news/2025/july/west-bank-israeli-state-backed-settler-violence-drives-mass-displacement-of-palestinian-communities.

بمعدل 44 إصابة كل شهر، وهو أعلى معدل يسجل منذ 20 عامًا على الأقل [التوكيد مضاف].»[101]

وباتت الاعتداءات التي يشنها المستعمِرون على نطاق واسع – إذ يهاجم المئات منهم الفلسطينيين ويضرمون النار في بساتينهم وبيوتهم ومحالهم التجارية تحت أنظار القوات الإسرائيلية – تُنفذ بوتيرة متزايدة.[102] فعقب أيام من الاعتداءات الوحشية على بلدة حوّارة (محافظة نابلس) في شباط 2023، أعرب سموتريتش دعمه ومساندته لتلك الاعتداءات وصرح بقوله: «أعتقد أن قرية حوارة يجب أن تُمحى من الوجود.»[103] وفي قرية المغيّر (محافظة رام الله)، شن ما يزيد عن 1,000 مستعمِر هجومًا استمر يومين في نيسان 2024، مما أدى الى استشهاد رجلين فلسطينيين وتدمير عدد من البيوت.[104] كما يتعرض الفلسطينيون في مسافر يطا (محافظة الخليل)، والذين يواجهون الخطر الدائم بتهجيرهم قسرًا من أراضيهم بعد ان صنفت المنظومة الإسرائيلية مساحات شاسعة منها باعتبارها «منطقة عسكرية لإطلاق نار،» للاعتداءات اليومية التي يشنها المستعمرون عليهم.[105] وغالبًا ما تنفَّذ هذه الاعتداءات بحماية القوات الإسرائيلية ، مما يجعل منها سياسة وممارسة ممنهجة تعتمدهما المنظومة الإسرائيلية لا مجرد أفعال فردية يقدم عليها مجموعة من المستعمرين المتطرفين.

ورغم ان النظام الإسرائيلي يحاول، في حالات ليست بالقليلة، أن يرسم خطًا وهميًا يفصل بين جهاز «الدولة» والمستعمرين، فإن هذا الفصل زائف جوهرياً، لان وجود المنظومة الإسرائيلية في ذاتها تقوم على أساس سرقة الأرض وزرع المستعمرين في عموم

---

101 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 293 | الضفة الغربية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-293-west-bank.

102 Fayha Shalash and Sheren Khalel, "Palestinian killed as Israeli settlers rampage through West Bank in 'revenge' attacks," February 26, 2023, *Middle East Eye*, https://www.middleeasteye.net/news/israeli-settlers-set-palestinian-town-ablaze-after-deadly-shooting.

103 Al Jazeera, "Palestine's Huwara should be wiped out: Top Israeli minister," March 1, 2023, https://www.aljazeera.com/news/2023/3/1/israel-arrests-settlers-after-anti-palestinian-pogrom.

104 Qassam Muaddi, "Unleashed: Israeli Settlers Rampage through West Bank Villages, Kill Two People, Injure Dozens," *Mondoweiss*, April 14, 2024, https://mondoweiss.net/2024/04/unleashed-israeli-settlers-rampage-through-west-bank-villages-kill-two-people-injure-dozens/.

105 Médecins Sans Frontières, "West Bank: Israeli settler violence leaves its scars," July 23, 2025, https://msf.org.au/article/project-news/west-bank-israeli-settler-violence-leaves-its-scars.

أنحاء فلسطين بحدودها الانتدابية. فلا تكتفي «إسرائيل» بوصفها منظومة استعمارية استيطانية، بتمكين الدور الذي يؤديه المستعمرون، بل إن كيانها نفسه يتأسس على هذا الدور وينبني عليه. وفضلًا عن ذلك، يملك المستعمرون القدرة التي – تتيحها هذه المنظومة- على شن اعتداءاتهم تحت حماية القوات الإسرائيلية، وباستخدام أسلحة عسكرية تزودهم بها الدولة نفسها. فمنذ 7 تشرين الأول 2023، وزع النظام الإسرائيلي أكثر من 120,000 سلاحًا ناريًا على المستعمرين.[106] كما لم يكفّ هذا النظام عن السعي إلى إضفاء طابع مؤسسي على هذا الفصل الزائف بينه وبين المستعمرين، وخاصة من خلال الإبقاء الصوري على حظرٍ رسمي للبؤر الاستعمارية بموجب القانون في الضفة الغربية، وذلك في سياق المحاولة التي يبذلها في سبيل الإيحاء بأنه يمتثل لأحكام القانون الدولي وقواعده وحرف الأنظار عن سياساته الفعلية الهادفة الى الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من الافتراض والادعاء الشكلي بشأن انتفاء الصفة القانونية عن هذه البؤر الاستعمارية، تواصل المنظومة الإسرائيلية تمويلها وتوسيعها ومنحها الاعتراف الرسمي مع مرور الوقت. وقد عمد الحلفاء المتواطئون مع المنظومة الإسرائيلية على استخدام هذا الفصل الزائف توظيفاً سياسياً، كما لو كان سلاحًا، إذ يوظفون تكتيكات من قبيل فرض العقوبات على مستعمرين فرادى، في مسعى الى التهرب من الالتزامات القانونية الواجبة عليهم[107]. **وتعد هذه العقوبات الفردية قاصرة إلى حد يرثى له، لأنها لا تعالج الأسباب الجذرية التي تقف وراء الجرائم التي ما زالت المنظومة الإسرائيلية تقترفها بصورة ممنهجة، بما في ذلك التهجير والترحيل قسري والاستعمار الاحلالي والفصل العنصري.**

وقد شددت المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية من وطأة السياسات التي تنتهجها في تجزئة الأرض الفلسطينية وعزل الفلسطينيين بعضهم عن بعض، في إطار سعيها المتواصل إلى تهجيرهم قسرًا من ديارهم، وتوسيع هيمنتها الاستعمارية عليهم، إلى جانب ما تقوم به من زيادة في وتيرة عملها على إقامة المستعمرات وتشييد البنية التحتية المرتبطة بها، وتنفيذ سائر السياسات التي تطرقنا إليها أعلاه.

---

106 Abdelraouf Arnaout, "Over 120,000 Firearms Distributed among Israeli Settlers Since Gaza War: Minister," *Anadolu Ajansı* (AA), October 7, 2024, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/over-120-000-firearms-distributed-among-israeli-settlers-since-gaza-war-minister/3354318.

107 مركز بديل، «اعتداءات المستعمرين: سياسة إسرائيلية لترسيخ الاستعمار الاحلالي» تموز 2025، على الموقع الالكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/16039.html

2.2. تضييق الخناق على الضفة الغربية: سياسات التجزئة والعزل

تواصل المنظومة الإسرائيلية، من خلال زيادة عدد الحواجز وتركيب البوابات وفرض الإغلاق على نطاق واسع، خنق الفلسطينيين وتجمعاتهم السكانية، وفرض القيود عليهم، وتقطيع أوصالها، وعزل بعضها عن بعض، مما يؤدي إلى تضييق الخناق على الضفة الغربية وتحويلها الى مناطق فلسطينية معزولة ومفصولة جغرافياً. كما تؤدي هذه القيود وحالات الإغلاق المشددة إلى تفاقم البيئة القهرية التي تهدف إلى تهجير هؤلاء الفلسطينيين قسرًا من ديارهم وأراضيهم.[108] بما يفضي في نهاية النطاف الى توسيع المستعمرات الإسرائيلية وتعزيز هيمنة المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية عليهم.

فحتى شهر شباط 2025، سُجل إقامة ما مجموعه 849 عائقًا يعترض سبيل وحرية التنقل في الضفة الغربية، تشمل الحواجز الدائمة، وبوابات الطرق، والسواتر الترابية، وحواجز الطرق المؤقتة، إضافة الى 288 بوابة حديدية، جرى تركيب 29 بوابة منها بين شهري كانون الأول 2024 وشباط 2025.[109] وخلال النصف الأول من شهر أيلول 2025 وحده، نصبت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 27 عائقًا جديدًا، بما فيها 18 بوابة حديدية.[110] وتنشر المنظومة الإسرائيلية هذه العقبات على نحو ممنهج بهدف تقطيع أوصال الضفة الغربية وتجزئتها، وتحويل التجمعات الفلسطينية إلى معازل مفصولة الواحدة عن الاخرى، لتغدو الحياة اليومية للفلسطينيين اكثر صعوبة على الاستمرار شيئًا فشيئًا.[111] **وعلى وجه الخصوص، يعد انتشار البوابات الحديدية، التي تستطيع المنظومة الإسرائيلية أن تغلقها متى تشاء، خطوة متزايدة في سبيل ترسيخ واقع من المعازل الفلسطينية المقطعة الأوصال، والتي تفتقر الى التواصل**

---

108 مركز بديل، «التهجير القسري للفلسطينيين: الحالة الفلسطينية – الفصل، والتجزئة، والعزل»، ورقة العمل رقم (23)، (بيت لحم: مركز بديل، شباط 2020)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP23-SFI-ar.pdf.

109 OCHA, "West Bank Movement and Access Update – May 2025," press release, May 28, 2025, https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/west-bank-movement-and-access-update-may-2025.

110 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 324 | الضفة الغربية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 18 سبتمبر 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-324-west-bank?utm_source=chatgpt.com.

111 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 320 | الضفة الغربية»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 4 سبتمبر 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-320-west-bank.

الجغرافي فيما بينها، على نحو يجسد ما ورد بيانه في المرحلة الثانية من خطة الحسم (انظر المبحث 2-3-1(أ) أعلاه).[112]

ولا تمثل التجزئة والعزل نتائج جانبية للسياسات الاسرائيلية، بل يشكلان محورين جوهريين من محاور مشروع التوسع الاستعماري، إذ يجري إنفاذها وفرضهما من خلال شبكة من الطرق والبنى التحتية التي صُممت خصيصاً لغايات ربط المستعمرات بعضها ببعض، وقطع أواصر التواصل الجغرافي والاجتماعي بين الفلسطينيين.[113] فمن جملة مخططات التوسع الاستعماري التي صدرت الموافقة عليها خلال عام 2024،مخطط كان معدًا لإقامة مستعمرة «نحال حيلتس» في ضواحي بيت لحم، وتحديدًا على أراضي المخرور والولجة، بالقرب من بلدة بتّير التي أدرجتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على قائمة مواقع التراث العالمي.[114] ومن المقرر أن تربط مستعمرة «نحال حيلتس» بين 24 مستعمرة تقع ضمن تجمع «عتصيون» الاستعماري[115] ومدينة القدس، في إطار المخطط الهيكلي المسمى بـ «القدس الكبرى» والذي تسبب في مصادرة جميع الأراضي الواقعة بينهما، مما يؤدي إلى فصل مدينة بيت لحم وعزلها عن جهتها الغربية، والإمعان في تقطيع أوصال التجمعات السكانية الفلسطينية وحرمان أصحابها من أراضيهم وسلبها منهم.[116]

ويعد مخطط مستعمرة (E1)، الذي اعلنت المنظومة الإسرائيلية موافقتها الرسمية عليه في 20 آب 2025، احدى الخطوات الحاسمة على صعيد فرض الهيمنة الاستعمارية من خلال سياسات الفصل والتجزئة والعزل. ويسعى هذا المخطط، الذي طُرح للمرة الأولى عام 1994، إلى ربط مستعمرة «معاليه أدوميم» بمدينة القدس، وتشكيل سلسلة متواصلة وممتدة من المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

---

112 بتسلئيل سموتريتش، «خطة الحسم الإسرائيلية»، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، 7 أيلول 2017، المرحلة (ب): البديلان والحسم العسكري، (1) سلام وهوية محلية، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/eklJr.

113 مركز بديل، «التهجير القسري للفلسطينيين: الحالة الفلسطينية – الفصل، والتجزئة، والعزل»، ورقة العمل رقم (23)، (بيت لحم: مركز بديل، شباط 2020)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/WP23-SFI-ar.pdf.

114 UNESCO, *Palestine: Land of Olives and Vines – Cultural Landscape of Southern Jerusalem, Battir*, 2014, https://whc.unesco.org/en/list/1492/.

115 مركز بديل، «الضّم الإسرائيلي: حالة تجمّع عتصيون الاستعماري»، تموز 2019، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/in-focus/EtzionBloc-IsraeliAnnexation-Ar.pdf.

116 Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "UN Human Rights Office – OPT: Israel's Settlement Expansion Is Alarming and Flies in Face of International Law," *ReliefWeb*, August 19, 2024, https://shorturl.at/4spqN.

ويعد مخطط (E1)، الذي أعلن عنه سموتريتش باعتباره احدى الخطوات المنبثقة من ما يسمى بـ«خطة فرض السيادة بحكم الأمر الواقع»،[117] محاولة صريحة لـ«دفن فكرة الدولة الفلسطينية.»[118] ويشمل هذا المخطط إنشاء 3,400 وحدة استعمارية جديدة على مقربة من مستعمرة «معاليه أدوميم» بالإضافة الى «3,515 وحدة إضافية في المنطقة المحيطة بها.»[119] وسوف يؤدي المخطط، في حال تنفيذه، إلى تجزئة الضفة الغربية على نحو أشد في حدته ووطأته، إذ سيعزل القدس عن سائر مناطق الضفة الغربية، ويفصل بيت لحم عن رام الله وأريحا. ويجري العمل فعلياً على تنفيذ إجراءات تمهيدية على أرض الواقع لبناء مستعمرة (E1). فقد تم تركيب بوابة حديدية جديدة تعزل سكان بلدة العيزرية، الواقعة بمحاذاة مستعمرة «معاليه أدوميم» عن الطريق الرئيسي (الطريق رقم 60) الذي يربط جنوب الضفة الغربية بشمالها.[120] كما تحوّلت الأسلاك الشائكة[121] التي كانت مقامة على امتداد الطريق رقم 60 إلى عشرات البوابات الحديدية التي نُصبت خلال عام 2025، الامر الذي أدى إلى حصر آلاف الفلسطينيين داخل محافظتي رام الله ونابلس،[122] وتقييد حركتهم بصورة غير مسبوقة.

ولا يعد مخطط مستعمرة (E1) مشروعًا معزولًا، بل يشكل جزءاً من إستراتيجية مكانية استعمارية أوسع تقوم في جوهرها على توظيف البنية التحتية اداةً لترسيخ السيطرة الاستعمارية وإحكامها. فالطرق والبوابات والأحزمة الأمنية تُستخدم لتحقيق الربط بين المستعمرات الإسرائيلية المختلفة، والتغلغل داخل المناطق الفلسطينية، وتطويقها ومحاصرتها، بما يؤدي إلى ترسيخ واقع التجزئة والعزل الذي يضفي عليه مخطط مستعمرة (E1) طابعًا رسميًا. وقد تصاعدت وتيرة اعتداءات القوات والمستعمرين الإسرائيليين على القرى الواقعة في محيط التوسع الاستعماري، ومن بينها قرية مغير

117 David Gritten, "Israel Approves Controversial West Bank Settlement Project," *BBC*, August 20, 2025, https://www.bbc.com/news/articles/cvg30l6myj3o.

118 ToI Staff and Sam Sokol, "Smotrich Says He'll Okay 3,000 Homes East of Jerusalem, 'Burying Idea of Palestinian State'," *Times of Israel*, August 14, 2025, https://www.timesofisrael.com/smotrich-to-approve-frozen-e1-settlement-homes-buries-idea-of-palestinian-state/.

119 Ahmad Al-Abed, "E1 Plan in Motion: Israel Splits the West Bank," *Al-Akhbar*, August 24, 2025, https://en.al-akhbar.com/news/e1-plan-in-motion--israel-splits-the-west-bank.

120 Wafa, "Occupation Forces Install Iron Gate Near Jerusalem," September 16, 2025, https://english.wafa.ps/Pages/Details/161399.

121 Wafa, "Israeli Forces Erect Barbed Wire Fence to Separate Sinjil and Turmus Ayya," April 28, 2025, https://english.wafa.ps/Pages/Details/156881.

122 Palestine Chronology Staff, "Press Summaries on the War on Gaza, March 1–31, 2024," *Institute for Palestine Studies*, July 3, 2024, https://www.palestine-studies.org/en/node/1655813.

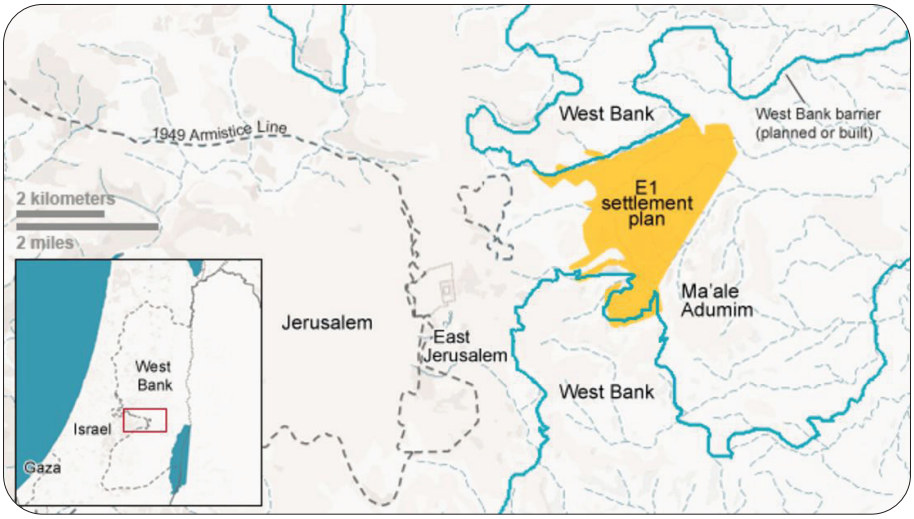

خريطة: «مخطط مستعمرة (E1) الإسرائيلية»[123]

الدير، الواقعة شمال شرق رام الله.[124] وتعد هذه القرية الفلسطينية آخر تجمع سكاني فلسطيني قائم ويقع على طريق ألون (الطريق رقم 458) شرق المدينة، بعدما هُجر سكان سبع قرى أخرى قسرًا على مدى السنوات الثلاث الماضية.[125] وتشكل هذه الحملات التي تقوم على أسس من التطهير العرقي والتهجير القسري، جزءاً من مخطط طويل الأمد يستهدف ربط حزام المستعمرات المحيط بمدينة رام الله، بما في ذلك المستعمرات الواقعة على طريق ألون، بمستعمرة (E1) في اطار مشروع استعماري متكامل.

وقد أنشئ طريق ألون في وقت مبكر يرجع إلى السبعينات من القرن الماضي، باعتباره حزامًا أمنيًا استعماريًا، صُمم لغايات تسهيل حركة المستعمرين والقوات العسكرية الإسرائيلية، وفرض القيود على تنقل الفلسطينيين، وإحكام السيطرة على المناطق الإستراتيجية الواقعة إلى الشرق من رام الله. ومع مرور الوقت تحول هذا الطريق، الذي كان يشكل جزءًا مما عُرف بـ «خطة ألون» في الأصل، إلى أحد المحاور المهمة في مشروع التجزئة والعزل

123 Fred Pleitgen, "Q and A: Inside Israel's Planned Settlement," *CNN*, December 5, 2012, https://edition.cnn.com/2012/12/05/world/meast/inside-israel-planned-settlement.

124 Stop the Wall Campaign, "Forced Displacement in Mughayyir al-Deir: Settler Violence, Historical Dispossession, and Annexation in the West Bank," May 31, 2025, https://stopthewall.org/2025/05/31/forced-displacement-in-mughayyir-al-deir-settler-violence-historical-dispossession-and-annexation-in-the-west-bank/.

125 OHCHR and Protection Cluster, "Call to Action: Risk of Forcible Transfer in Mughayir al Dir (22 May 2025)," May 22, 2025, *ReliefWeb*, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/call-action-risk-forcible-transfer-mughayir-al-dir-22-may-2025.

للمجتمعات الفلسطينية، الذي تنفذه المنظومة الإسرائيلية في سبيل تجزئة الضفة الغربية بعضها عن بعضًا وتيسير تنفيذ إجراءات التوسع الاستعماري.[126]

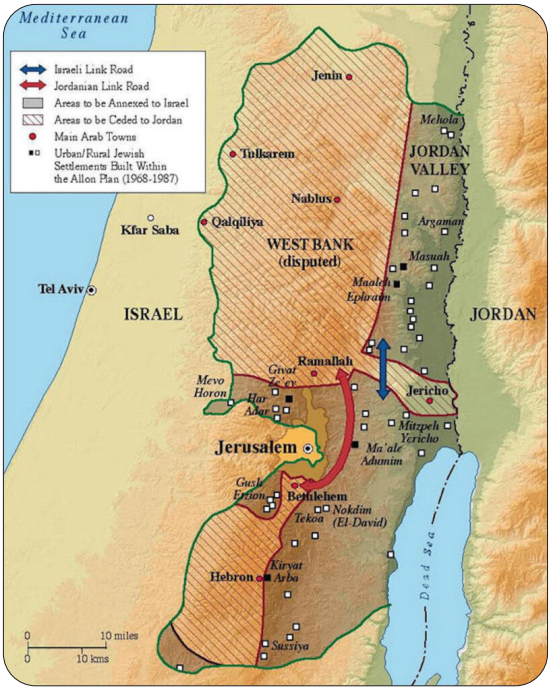

خريطة: «خريطة خطة ألون، 1967»[127]

ولا تقتصر هذه التدابير على كونها أدوات غايتها تجزئة الضفة الغربية وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية بعضها عن بعضًا، من أجل إرساء دعائم نظام الفصل العنصري وتثبيته فحسب، بل تُستخدم كذلك كوسيلة من وسائل العقاب الجماعي. فعلى سبيل المثال، أغلقت القوات الإسرائيلية البوابة (التي نصبتها في شهر آب 2024) على جسر جبارة عند المدخل الجنوبي لمدينة طولكرم، ومنعت الناس والمركبات، بما فيها سيارات الإسعاف، من دخول المنطقة أو الخروج منها، وفرضت حظراً شاملاً على التجول والتنقل فيها.[128] وتؤدي حالات الإغلاق هذه، التي تكثفت خلال موجات التصعيد أو في أعقابها مثلما حصل أثناء العدوان على إيران في حزيران 2025،[129] الى تعطيل الحياة اليومية للفلسطينيين إلى حد لا يستهان به، إذ تحرمهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والاستجابة لحالات الطوارئ. كما تقوض الإغلاقات الزيارات

126 PLO Negotiations Department, "Israeli Annexation Plans VS. Facts on the Ground in Occupied Palestine in 2023," August 6, 2023, https://www.nad.ps/en/media-room/media-briefs/israeli-annexation-plans-vs-facts-ground-occupied-palestine-2023.

127 Center for Israel Education, *Alon Plan Map, 1967*, online map, 1967, https://israeled.org/the-alon-plan-1968/.

128 International Middle East Media Center (IMEMC), "West Bank: Israeli Forces Invade Villages, Close Roads," February 9, 2025, *IMEMC News*, https://imemc.org/article/west-bank-israeli-forces-invade-villages-close-roads/.

129 MSF, "Israeli Authorities Tighten Grip on the West Bank amid Iran Escalation," June 23, 2025, https://www.doctorswithoutborders.org/latest/israeli-authorities-tighten-grip-west-bank-amid-iran-escalation.

الاجتماعية والأسرية، مما يؤدي الى تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني وإضعاف وحدته.

وترمي مجمل السياسات والممارسات الواردة أعلاه إلى إدامة البيئة القهرية وترسيخها، بحيث لا تترك للفلسطينيين خيارًا عمليًا سوى الرحيل عن أرضهم. وبموجب القانون الدولي، فإن هذه الظروف ترقى إلى مستوى التهجير القسري، الذي يعد جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن التهجير القسري لا يقتصر في جميع الحالات على إجبار الناس على الرحيل عن ديارهم بصورة مادية ومباشرة، بل قد يتحقق ايضاً عبر الإكراه الممنهج وغير المباشر، عندما يحرم السكان من الخيار الحقيقي أمامهم للبقاء في ديارهم.[130] وقد تميزت المنظومة الإسرائيلية في إنشاء هذه البيئة القهرية وفي الحفاظ عليها وتثبيتها، بغية تسريع وتيرة تهجير الفلسطينيين قسرًا من أراضيهم وديارهم في الضفة الغربية، بما ينسجم مع الأهداف الاستعمارية الصهيونية وما تضمنته خطة الحسم.

3.2. قمع المقاومة الفلسطينية: استهداف اللاجئين والمخيمات

يشكل استخدام القوة أحد الإستراتيجيات التي تتبوأ موقع الصدارة لدى منظومة الاستعمار الاحلالي والفصل العنصري الإسرائيلي، إذ تعتمدها من أجل القضاء على الشعب الفلسطيني وقمع مقاومتهم وإحكام هيمنتها الاستعمارية عليهم.[131] ويتجلى أحد الأركان الأساسية من هذه الاستراتيجية في سياسة التصنيف والتجريم التي تتبعها المنظومة الاسرائيلية منذ زمن بعيد، حيث تصنف جميع أشكال المقاومة الفلسطينية، سواء كانت سياسية أم شعبية أم مسلحة، باعتبارها شكلاً من اشكال «الإرهاب» بما يجرم حق حركة النضال الفلسطيني في سبيل التحرر، ويعمل على تقديم الأفعال والإجراءات التي تقوم بها هذه المنظومة باعتبارها تدابير أمنية او دفاعاً عن النفس ومحاربة الإرهاب. ويوظف هذا الخلط المتعمد في هذه الآونة لغايات تبرير الإبادة الجماعية التي ترتكبها

130 *Prosecutor v. Radovan Karadžić*, Judgment, IT-95-5/18-T (International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, Trial Chamber, March 24, 2016), para. 489, https://www.icty.org/x/cases/karadzic/tjug/en/160324_judgement.pdf.

131 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, *The Excessive Use of Force by the Israeli Army: A Case Study* (April 2017), https://badil.org/cached_uploads/view/2021/04/20/casestudy-euof-1618907722.pdf.

في قطاع غزة و«عملية السور الحديدي» الجارية في الضفة الغربية، وتسويغهما من خلال محاولات نزع الصفة الشرعية عن الحق الواجب للفلسطينيين في مقاومة الهيمنة والاضطهاد الإسرائيليين بالمقاومة، سواء كانت مسلحة أم غير مسلحة.[132]

ولم تتخلَّ إستراتيجية القمع هذه التي تنتهجها المنظومة الإسرائيلية عن استهداف اللاجئين والمخيمات منذ زمن بعيد، إذ تعاملهم كما لو كانوا أهدافًا عسكرية وأدوات سياسية في آنٍ واحد. فالمخيمات تعد حاضنة المقاومة والتجسيد الحي لقضية اللاجئين. وبذلك، يسهم تدميرها في إنجاز هدفين يكمل الواحد منهما الآخر: تحييد المقاومة وتقويض تجمعات اللاجئين التي تشكل العمود الفقري لحركة التحرر الوطني.[133] ويفرز هذا الاستهداف عواقب خطيرة بوجه خاص في قطاع غزة، حيث يشكل اللاجئون الفلسطينيون ما نسبته 81 في المائة من سكانه، وغالبيتهم من لاجئي 1948 وذريتهم.[134] ويعكس هذا المنطق، الذي يرد ضمن إطار معلن ينطوي على تدابير تهدف إلى «ضمان أمن إسرائيل» ومحاربة «الإرهاب»، ما يعبر عنه في خطة الحسم، ويجري العمل على تنفيذه على مستويين، أولهما من خلال الإبادة الجماعية التي تُمارس في قطاع غزة، وثانيهما من خلال الاجتياحات التي تشهدها الضفة الغربية على نطاق واسع. وفي هذا المقام، تعد «عملية السور الحديدي» آخر هذه الاجتياحات الممتدة وأوضحها.

وتُظهر التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين الإسرائيليين بوضوح الترابط المباشر بين ما يجري في قطاع غزة وما يُنفذ في الضفة الغربية، اذ تكشف الغاية بشكل علني لاستنساخ الدمار الذي حل بقطاع غزة داخل الضفة الغربية. ففي كانون الثاني 2025، صرح وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش أنه «يجب أن تبدو الفندق ونابلس وجنين مثل جباليا»، وهو مخيم يقع في شمال قطاع غزة والذي تحول الى انقاض أثناء

---

132 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, "The Palestinian People Have a Right to Armed Struggle by Virtue of their Inalienable Right to Self-Determination," December 15, 2023, 5 https://badil.org/cached_uploads/view/2023/12/15/resistance-paper-1702636476.pdf.

133 مركز بديل، «قمع المقاومة»، ورقة العمل رقم (19) (بيت لحم: مركز بديل، 2016)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/research/working-papers/ara/wp19-Suppression-of-Resistance-ara.pdf.

134 مركز بديل، «اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: المسح الشامل 2021-2019»، الإصدار العاشر، (بيت لحم: مركز بديل، 2022-2019)، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2023/08/29/survey2021-ara-1693308661.pdf.

الإبادة الجماعية الإسرائيلية على غزة.[135] وفي هذه الفترة نفسها تقريبًا، وصف وزير الحرب («الدفاع») الإسرائيلي إسرائيل كاتس «عملية السور الحديدي» بأنها عملية ضرورية لا بد منها من أجل «القضاء على الإرهابيين وبنى الإرهاب التحتية في المخيم وضمان ألا يكون للإرهاب رجعة بعد انقضاء العملية – وهذا هو الدرس الأول المستفاد من أسلوب الغارات المتكررة في غزة.»[136]

وتعد «عملية السور الحديدي،» التي أطلقتها المنظومة الإسرائيلية في 21 كانون الثاني 2025، أوسع اجتياح عسكري تشهده الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية. وسرعان ما اتسع نطاق هذا الهجوم، الذي استهدف مخيم جنين في بادئ الأمر، بعد يومين فحسب من وقف إطلاق النار في غزة، ليشمل مخيمات طولكرم ونور شمس والفارعة ومناطق اخرى من محافظة طوباس، وهو ما شكّل اجتياحًا واسع النطاق طال المخيمات في شمال الضفة الغربية[137]. وفي هذا السياق، نفذت المنظومة الإسرائيلية غارات جوية وإطلاق للنار من الطائرات المروحية، ونشرت الدبابات، كما داهمت المنازل ونفذت عمليات تفتيش داخلها، وفرضت حصاراً دام فترات طويلة، وأقامت حواجز ومواقع عسكرية ثابتة – وهي جميعها تدابير تجد ما يقابلها في جريمة الإبادة الجماعية التي تقوم بها في قطاع غزة[138]. ووصل التصعيد الى درجات غير مسبوقة حين «نشرت القوات الإسرائيلية فصيلة من الدبابات في جنين – وهي المرة الأولى التي تُرسل فيها الدبابات إلى الضفة الغربية منذ عام 2002.»[139]

ولم تقتصر هذه الاعتداءات على تدمير البنية التحتية السكنية والأساسية فحسب، بل طالت المستشفيات وسيارات الإسعاف واستهدفت العاملين في القطاع الصحي، ناهيك

135 Abdelraouf Arnaout, "'Nablus, Jenin Must Look Like Gaza's Jabalia,' Says Far-Right Israeli Minister," *Anadolu Ajansı* (AA), January 6, 2025, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/-nablus-jenin-must-look-like-gaza-s-jabalia-says-far-right-israeli-minister/3442951.

136 Dana Karni et al., "West Bank Mayor Warns of 'Man-Made Disaster,' as Israel Says It Took 'Lessons' from Gaza War," *CNN*, January 22, 2025, https://edition.cnn.com/2025/01/22/middleeast/israel-west-bank-gaza-war-katz-intl.

137 OCHA, "Humanitarian Situation Update #264 | West Bank," February 13, 2025, OCHA oPt, https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/humanitariansituation-update-264-west-bank

138 مركز بديل، «فرض امر واقع جديد، مظاهر إعادة المنظومة الإسرائيلية فرض وجودها الدائم في الضفة الغربية»، 13 شباط 2025، على الموقع الالكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15748.html

139 Mick Krever, "Israel sends tanks to the West Bank for the first time in 20 years. Here's why that's significant," *CNN*, February 24, 2025, https://edition.cnn.com/2025/02/24/middleeast/israel-jenin-west-bank-explainer-intl.

عـن تعطيـل قـدرة طواقـم الرعايـة الصحيـة علـى الوصـول إلـى المصابيـن.[140] وتشـير هـذه الممارسـات الـى أن تدميـر المنظومـة الصحيـة، كمـا هـو الحـال فـي غـزة، عمـل مقصـود يهـدف إلـى خلـق ظـروف معيشـية تفضـي إلـى تدميـر السـكان الفلسـطينيين فـي تلـك المخيمـات والمناطـق. فخـلال الأسـبوع الأول مـن «عمليـة السـور الحديـدي،» اتبعـت المنظومـة الاسـتعمارية الإسـرائيلية، مثلمـا فعلـت فـي قطـاع غـزة، سياسـة قائمـة علـى اسـتخدام المسـاعدات والسـلع الأساسـية كسـلاح، مـن خـلال تعطيـل إمكانيـة الحصـول علـى الغـذاء والميـاه والكهربـاء والوصـول إلـى الخدمـات الطبيـة بشـكل ممنهـج.[141]

وقـد أسـفرت هـذه «العمليـة» عـن دمـار هائـل بالبنيـة التحتيـة فـي المخيمـات، فقـد تضـررت أو دمـرت جـزءًا كبيـرًا مـن المنشـآت ، بمـا فيهـا مـا نسـبته 43 فـي المائـة مـن المنشـآت فـي مخيـم جنيـن، و35 فـي المائـة مـن منشـآت مخيـم نـور شـمس و14 فـي المائـة منهـا فـي مخيـم طولكـرم.[142] ومنـذ تعليـق عمليـات وكالـة الأمـم المتحـدة لإغاثـة وتشـغيل اللاجئيـن الفلسـطينيين (الأونـروا) فـي المخيمـات إثـر إجـراءات الحظـر التـي فرضتهـا المنظومـة الإسـرائيلية عليهـا فـي شـهر كانـون الثانـي 2025، باتـت عمليـات رصـد الأوضـاع والتحقـق منهـا وتقديـم الخدمـات الأساسـية علـى الأرض خاضعـة لقيـود فـي غايـة الشـدة.[143] فوفقًـا لمكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق الشـؤون الإنسـانية، «علـى الرغـم مـن القـدرة المحـدودة علـى الوصـول إلـى المخيمـات مـن أجـل التقييـم الكامـل للأضـرار التـي حلـت بهـا، تشـير تقاريـر البلديـة إلـى أن العمليـات المتواصلـة فـي جنيـن وطولكـرم، قـد أفضـت حتـى الآن إلـى تدميـر جميـع شـبكات الميـاه والصـرف الصحـي التـي كانـت تعمـل أو التـي جـرى إصلاحهـا مؤخـرًا، وذلـك فـي جميـع المخيمـات وبعـض المناطـق الحضريـة المحيطـة بهـا.»[144]

ولا تعـد هـذه السياسـات المتصاعـدة – والتـي تُسـوق بوصفهـا «عمليـات أمنيـة» رغـم انهـا

---

140 أطباء بلا حدود، «'إلحاق الأذى والحرمان من الرعاية الصحية' في الضفة الغربية: تقرير أطباء بلا حدود عن تصعيد الهجمات والعراقيل التي تواجه الرعاية الصحية»، 6 شباط 2025، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/KmXHB.

141 OCHA, "Humanitarian Situation Update #254 | West Bank," January 9, 2025, OCHA oPt, https://www.unocha.org/publications/report/occupied-palestinian-territory/humanitarian-situation-update-254-west-bank.

142 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 308 | الضفة الغربية»، 24 تموز 2025، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-308-west-bank.

143 الأونروا، «بيان رسمي بشأن الوضع في مخيم جنين»، 3 شباط 2025، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/3t9Sm.

144 OCHA, "Northern West Bank Humanitarian Response Update | 21 January–30 April 2025," OCHA oPt, July 11, 2025, https://www.ochaopt.org/content/northern-west-bank-humanitarian-response-update-21-january-30-april-2025.

تستهدف بشكل أساسي حياة الفلسطينيين - أحداثًا معزولة عن غيرها، بل تشكل جزءًا من إستراتيجية طويلة الأمد، تجمع هذه الاستراتيجية في طياتها بين القمع المسلح وفرض بيئة قسرية متزايدة الإكراه وتؤدي في نهاية المطاف إلى إخضاع الفلسطينيين أو تهجيرهم من ديارهم وأراضيهم أو قتلهم، فهذه هي الخيارات الوحيدة المتاحة أمام الفلسطينيين، حسبما يرد في خطة الحسم. وبينما تضع الخطة نصب عينيها على الضفة الغربية، تظهر محاورها الرئيسية وهي مطبقة عملياً في خضم الإبادة الجماعية التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية في قطاع غزة. وبناءً على ذلك، ما زال الوزراء هذه المنظومة، بمن فيهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وبتسلئيل سموتريتش، يدعون إلى «الهجرة الطوعية» لسكان قطاع غزة منذ الأشهر الأولى من بدء الإبادة الجماعية.[145] فقد اقترح سموتريتش، في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 28 آب 2025، أن «النظام الإسرائيلي يملك السيطرة الكاملة على القطاع بأكمله، إلى الأبد»، ودعا إلى «الهجرة الطوعية» لسكانه، كما صرح بأن «من لا يخلون، لا تدعوهم. لا ماء، لا كهرباء؛ فليموتوا من الجوع أو يستسلموا. هذا ما نريده.»[146]

ولا تعد تصريحات سموتريتش مواقف متطرفة او معزولة عن الإجراءات التي تنفذها المنظومة الإسرائيلية. بل تعبر بوضوح عن تصعيد ممنهج في السياسات التي تنفذها في قطاع غزة وتؤيدها وتساندها. فقد هُجر ما يزيد عن 1.9 مليون فلسطيني من ديارهم وأراضيهم قسرًا مرات متعددة، في ظل تصاعد دعوات تهجيرهم الى خارج القطاع، بما في ذلك، التصريحات التي صدرت عن بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترامب.[147] بالإضافة الى ذلك، وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي في مطلع شهر آب 2025 على خطة تمنح الضوء الأخضر للمنظومة الاستعمارية الإسرائيلية لبسط سيطرتها الكاملة على مدينة غزة واستعمارها بأكملها .[148] وحتى تاريخ إعداد هذه الورقة، تواصل هذه المنظومة حملتها التصعيدية الواسعة على مدينة غزة بغية السيطرة والاستيلاء

---

145 مركز بديل، «دعم ' الهجرة الطوعية'للفلسطينيين من قطاع غزة هو تواطؤ في جريمة التهجير القسري»، 28 كانون الأول 2023، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/14309.html.

146 Brett Wilkins, "Smotrich Says Israel Should Annex Gaza Once War on Strip Is Over," *Common Dreams*, August 28, 2025, https://www.commondreams.org/news/bezalel-smotrich-annex-gaza.

147 مركز بديل، « ' مناطق العبور الإنسانية'الإسرائيلية: الموت أو التهجير قسريًا»، 11 تموز 2025، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/16048.html.

148 Raffi Berg and Ruth Comerford, "Israel approves plan to take control of Gaza City, signalling major escalation," *BBC*, August 8, 2025, https://www.bbc.com/news/articles/c8ryekj1m1do.

عليها، إذ هجرت عددًا كبيرًا من الفلسطينيين قسرًا منها مرة أخرى.[149] وفي 10 تشرين الأول 2025، جرى التوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى ووقف إطلاق النار بين المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية وحركة المقاومة الفلسطينية - حماس.[150]

وحسبما بيّنّاه آنفًا، فإن الهدف الجوهري الذي تسعى اليه منظومة الاستعمار الإسرائيلية يتمثل في السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين – وهذا هدف استراتيجي وورد في خطة الحسم أيضًا – ويجري العمل على تنفيذه فعلياً في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت ذرائع مثل «الأمن» و«محاربة الإرهاب». وفي الواقع، يجري تطبيق المنطق ذاته الذي اتُّبع على نحو ممنهج في قطاع غزة – والذي يتمثل في إتاحة ثلاث خيارات لا رابع لها أمام الفلسطينيين: إما التهجير وإما الإخضاع وإما الموت – وهذا النهج يطبق الان بصورة واضحة في الضفة الغربية في إطار «عملية السور الحديدي». فلم تتوقف المنظومة الإسرائيلية بتنفيذ حملات اعتقال جماعي وعمليات تهجير قسري وقتل متعمد تستهدف الفلسطينيين كجماعة، في محاولة لشل مسيرة النضال التي يخوضونها في سبيل التحرر وإخمادها. ووفقاً لتقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «قُتل 986 فلسطينيًا – من بينهم ما لا يقل عن 210 أطفال – خلال الفترة ما بين 7 تشرين الأول 2023 وحتى 16 آب 2025» في الضفة الغربية.[151] «ومن بين أولئك القتلى، هنالك 180 فلسطينيًا، بما في ذلك 37 طفلا على الأقل، قتلوا فقط منذ بداية هذا العام لوحده.»[152]

وبما يتماشى مع دعوة سموتريتش إلى القضاء على المقاومة واستئصالها، تواصل المنظومة الإسرائيلية تصعيد حملات الاعتقال الواسعة النطاق كذلك، مما أدى إلى تفاقم البيئة القهرية وتعميق سياسات العقاب الجماعي المفروضة على الفلسطينيين. فمنذ

---

149 Jason Burke, "More than 250,000 Displaced from Gaza City in Past Month, UN Figures Show," *The Guardian*, September 18, 2025, https://www.theguardian.com/world/2025/sep/18/un-figures-people-displaced-from-gaza-city.

150 Maayan Lubell and Nidal Al-Mughrabi, "Israeli Cabinet Ratifies Gaza Ceasefire and Hostage Deal with Hamas," *Reuters*, October 10, 2025, https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-hamas-agree-gaza-ceasefire-return-hostages-2025-10-09/.

151 الأونروا، «تقرير الأونروا رقم 185 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية»، 22 آب 2025، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/t8Xce.

152 الأونروا، «تقرير الأونروا رقم 185 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، التي تشمل القدس الشرقية»، 22 آب 2025، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/t8Xce.

تشرين الأول 2023، اعتُقل ما يقارب 18,500 فلسطيني في الضفة الغربية ويتعرضون لسوء المعاملة والتعذيب، بمن فيهم أولئك الذين سبق وأُطلق سراحهم ثم أعيد احتجازهم.[153]

وفيما يتعلق بسياسات التهجير القسري، أعلن الجيش الإسرائيلي مخيمات جنين ونور شمس وطولكرم باعتبارها «مناطق عسكرية مغلقة»، مما أدى إلى إفراغها من سكانها ومنع آلاف اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من العودة إلى بيوتهم[154]. وتشير البيانات الصادرة في شباط 2025 إلى أن أكثر من 40,000 لاجئ فلسطيني جرى اقتلاعهم من مخيمات جنين وطولكرم ونور شمس والفارعة، فيما يمثل أكبر عملية تهجير قسري شهدتها الضفة الغربية منذ عام 1967[155]. ولا تزال القوات الإسرائيلية متمركزة في تلك المخيمات. فعلى سبيل المثال، «فحتى 27 آب 2025، كانت القوات الإسرائيلية تنفّذ عمليات وتقوم بتفتيش المنازل واحدًا تلو الآخر»[156] في مخيم جنين. ولم تكتفِ بالإعلان عن عدم نيتها للانسحاب، بل أشارت إلى أن هذه «العملية» سوف تتوسع وتمتد لتشمل بقية المخيمات في الضفة الغربية.[157]

وفي الواقع، بدأ استهداف المخيمات وتدميرها قبل الاقتحام والحصار الراهنين اللذين تنفذهما القوات الإسرائيلية في الوقت الراهن في سياق ما تشير إليه بـ «بعملية السور الحديدي». فمنذ بدء الإبادة الجماعية في غزة عام 2023، «استأنفت المنظومة الإسرائيلية شن الغارات الجوية على الضفة الغربية للمرة الأولى منذ الانتفاضة الثانية. إذ نفذت 152 غارة جوية، من بينها 82 غارة استهدفت المخيمات المكتظة بالسكان بحلول عام

153 Wafa, "Over 18,000 Palestinians Detained by Israel in the West Bank Since Start of War on Gaza," August 3, 2025, https://english.wafa.ps/Pages/Details/159893.

154 Amnesty International UK, "Israel/OPT: West Bank Military Operation Part of 'Ruthless Apartheid System' – New Briefing," June 5, 2025, https://www.amnesty.org.uk/press-releases/israelopt-west-bank-military-operation-part-ruthless-apart

155 UNRWA, "The West Bank: Large-Scale House Demolitions by Ongoing Israeli Forces Operation Are Having Unprecedented Impact on Palestine Refugees", March 6, 2025, https:// www.unrwa.org/newsroom/official-statements/west-bank-large-scale-house-demolitionsongoing-israeli-forces

156 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم 318 | الضفة الغربية»، 28 آب 2025، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-situation-update-318-west-bank.

157 Yonah Jeremy Bob, "Katz: IDF to Remain in Jenin Even After Operation," *The Jerusalem Post*, January 29, 2025, https://www.jpost.com/israel-news/article-839785.

2024».[158] وقد حل الدمار بنحو 40 في المائة من البيوت والمنشآت في الضفة الغربية خلال عام 2023 في أثناء الاجتياحات والغارات الجوية التي تنفذها المنظومة الإسرائيلية، ولا سيما في المخيمات الواقعة في شمال الضفة الغربية،[159] وهو ما يستنسخ سياسة التدمير العشوائي التي تشبه تلك التي تنتهجها في قطاع غزة.

وعلى سبيل الإيجاز، يؤكد نمط الهجمات على مخيمات اللاجئين – سواء في غزة في سياق حملة الإبادة الجماعية أو في الضفة الغربية في إطار «عملية السور الحديدي» – ان ما يجري ليس حوادث معزولة بل سلسلة متوالية من السياسات الممنهجة التي تتسم بنطاقها الأوسع. فالاستهداف الممنهج الذي تتعرض المخيمات له، من خلال القتل المتعمد والاعتقالات الجماعية والتهجير القسري وتدمير البيوت والخدمات والمؤسسات، يقوض الأسس الاجتماعية والسياسية والقانونية التي تقوم عليها قضية اللاجئين (بما في ذلك حقهم في العودة إلى أراضيهم وديارهم)، ويعمل في الوقت ذاته على اضعاف المقاومة الشعبية والمنظمة وصمودها. حيث تقوم المنظومة الإسرائيلية على فرضية مفادها أن تهجير التجمعات السكانية الفلسطينية، والمخيمات بشكل أساسي، وتفكيكها سوف يكسر شوكة المقاومة ضد الاستعمار ويقوض إرادتها ويزعزع بنيتها التحتية. ولذلك، ينبغي للمرء أن يقرأ هذا الاقتران بين القمع الذي يكتسي طابعًا عسكريًا والتهجير المتعمد باعتباره آلية محورية في المشروع الأشمل الذي تعتمده المنظومة الإسرائيلية في سبيل تكريس الاستعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويتناول المبحث التالي كيف يجري ترسيخ هذه الإستراتيجية القسرية وتثبيتها من خلال التدابير الموازية التي تسعى إلى تحييد السلطة الفلسطينية وتقليص حضورها على المستوى الدولي.

4.2. فرض واقع جديد: القضاء على وجود الفلسطينيين والمؤسسات الدولية

تعمل المنظومة الإسرائيلية، في سياق سعيها لفرض «سيادتها» الكاملة، لتكريس واقع جديد يمحو ما تبقى من معالم الحالة التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو، ويضفي

158 NRC, "Escalation in the West Bank: Violations Surge amid Fragile Ceasefire in Gaza," January 23, 2025, https://www.nrc.no/news/2025/january/escalation-in-the-west-bank-violations-surge-amid-fragile-ceasefire-in-gaza.

159 OCHA, *Displacement Update: About 4,000 Palestinians Displaced in the West Bank in 2023*, 2.

طابعاً طبيعياً على وجودها العسكري والأمني والمدني في الضفة الغربية. وتسعى هذه المنظومة كذلك، الى تحقيق هذا الهدف من خلال تقويض دور السلطة الفلسطينية تدريجياً، والقضاء على وجود المؤسسات الدولية في فلسطين. وقد بدأت هذه الإجراءات قبل سنّ القانون الصادر عام 2025، الذي يحظر عمل وكالة الأونروا، ولكنها تصاعدت بحدتها بعد إقراره، واتسع نطاقها ليشمل ايضاً المنظمات الدولية غير الحكومية.[160]

ولكي نفهم المساعي الممنهجة التي تبذلها المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية لتفكيك وجود المؤسسات وهيئات الرقابة الدولية وفرض سيطرتها التامة على الضفة الغربية، تقتضي الضرورة أن نسلط الضوء على نمط طويل الأمد من تعطيل آليات الأمم المتحدة وعرقلة عملها. فمنذ عام 1968، ما انفك النظام الإسرائيلي يرفض وصول هيئات الأمم المتحدة، بدءًا من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وانتهاءً بالمقررين الخاصين.[161] وقد امتدت هذه العرقلة لتشمل ايضاً هيئات ولجان التحقيق التي انشأتها الأمم المتحدة لاحقاً، بما ف ذلك منع وصول لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سياق النزاع الذي اندلع في غزة عام 2014 ورفض منح تأشيرات الدخول لموظفي مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو تجديدها عام 2020، مما أدى فعلياً إلى تعطيل عمليات التحقيق والمراقبة والتوثيق الميداني.[162]

وقد شهدت جهود المنظومة الإسرائيلية الهادفة الى القضاء على وجود المؤسسات الدولية تسارعًا حادًا في وتيرتها مع تصعيد هجماتها على وكالة الأونروا[163] وعرقلة عملياتها في شهر كانون الثاني 2025.[164] **ويعد الحظر الذي فرضته هذه المنظومة**

160 مركز بديل، «دليل تسجيل المنظمات غير الحكومية: سلاح البيروقراطية الاستعمارية للقضاء على الوجود الدولي في فلسطين»، 28 كانون الأول 2025، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15936.html.

161 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, "A Dangerous Precedent: Israeli Non-Compliance with the UN Commission of Inquiry on Gaza," November 18, 2014, https://badil.org/press-releases/1015.html#:~:text=PR/EN/181114/30,obstruction%20of%20due%20legal%20process.

162 Al-Haq, "Israel's Refusal to Grant/Renew Visas to the UN OHCHR Highlights the Urgent Need to End Israel's Impunity," October 15, 2020, https://www.alhaq.org/advocacy/17456.html.

163 مركز بديل، «سؤال وجواب حول الحملة التي تقودها إسرائيل ضد الأونروا»، أيار 2024ن على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/cached_uploads/view/2024/05/17/q-a-ar-1715950271.pdf.

164 UN News, "Israel's New Laws Banning UNRWA Already Taking Effect," January 29, 2025, https://news.un.org/en/story/2025/01/1159586.

على الوكالة محاولة مقصودة تسعى من خلالها إلى إعادة تشكيل المشهد الإنساني والسياسي بما يتيح لها احكام قبضتها على حياة الفلسطينيين، ويفرض واقع جديد تتلاشى فيه الرقابة والحماية الدوليتين وتختفي منه. ونتيجة لذلك، تأثرت حقوق اللاجئين في جميع مناطق عمليات الأونروا، مما أدى الى تحولًا جوهرياً في قدرة الوكالة على تنفيذ ولايتها.[165] كما مهد هذا الحظر الطريق أمام فرض قيود أوسع في نطاقها على عمل المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في فلسطين.[166]

ففي شهر أيلول 2023، جمدت المنظومة الإسرائيلية التأشيرات التي كانت تصدرها للموظفين العاملين في نحو 200 منظمة دولية غير حكومية، ما جعل «جميع موظفي المنظمات الدولية دون تأشيرات عمل ودون وسيلة تتيح لهم التقدم للحصول عليها.»[167] في أيار 2025، أصدرت المنظومة الإسرائيلية لوائح جديدة تُمنع بموجبها عملية تسجيل المنظمات الدولية ومنحها تأشيرات العمل، وتشترط عليها إعادة تسجيلها وخضوعها لإجراءات فحص وتدقيق صارمة.[168] وتشرف على هذه الإجراءات لجنة جديدة تضم ممثلين عن عدد من الوزارات الإسرائيلية، من بينها وزارة الأمن القومي التي يرأسها إيتمار بن غفير، ووحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، وجهاز الشاباك، والشرطة، وغيرها من الجهات الأمنية والمدنية، ويخول لهذه اللجنة رفض تسجيل المنظمات او منحها التأشيرات إذا رأت انها «تنزع الصفة الشرعية عن إسرائيل،» أو «تعمل على نحو يناهض مصالح "دولة إسرائيل» أو «تشكل خطرًا على الأمن القومي الإسرائيلي.»[169] ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ العمل على إلغاء تسجيل المنظمات في خريف عام 2025، بحيث

---

165 مركز بديل، «حماية الاونروا وضمان وجودها واستمرار خدماتها هو التزام يقع على عاتق جميع الدول»، 29 تشرين الأول 2024، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15515.html.

166 مركز بديل، «دليل تسجيل المنظمات غير الحكومية: سلاح البيروقراطية الاستعمارية للقضاء على الوجود الدولي في فلسطين»، 22 أيار 2025، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15936.html.

167 Linda Dayan, "'Cutting the Head Off 200 Organizations': Inside Israel's War on NGOs That Aid Palestinians," *Haaretz*, January 13, 2025, https://www.haaretz.com/israel-news/2025-01-13/ty-article-magazine/.premium/the-west-should-know-whats-going-on-is-israel-waging-war-on-ngos-aiding-palestinians/00000194-5f82-d4d0-a1f4-ffef65ae0000.

168 ReliefWeb, "Implementation of New Israeli NGO Registration and Visa Regulations," March 2025, *ReliefWeb*, https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/implementation-new-israeli-ngo-registration-and-visa-regulations.

169 Linda Dayan, "'Cutting the Head Off 200 Organizations': Inside Israel's War on NGOs That Aid Palestinians," *Haaretz*, January 13, 2025, https://www.haaretz.com/israel-news/2025-01-13/ty-article-magazine/.premium/the-west-should-know-whats-going-on-is-israel-waging-war-on-ngos-aiding-palestinians/00000194-5f82-d4d0-a1f4-ffef65ae0000.

يُمنع أي كيان غير مسجل من تقديم المساعدات والخدمات للفلسطينيين في قطاع غزة وفقًا للنظام الجديد.[170] ومن شأن فرض هذا الحظر على وجود المؤسسات الدولية أن يتسبب في تفاقم البيئة القسرية، إذ تُمنع المنظمات الدولية غير الحكومية من تنفيذ مشاريعها وتقديم الخدمات الأساسية التي تكتسب أهمية خاصة في ظل المساعي الإسرائيلية الرامية الى فرض وقائع جديدة على الأرض في الضفة الغربية. **وفضلًا عن ذلك، فإن ما استجد على صعيد هذه القوانين واللوائح واللجنة المذكورة والإجراءات يهدف الى إسكات صوت المنظمات الدولية والحد من مسؤولية المجتمع الدولي في توفير الحماية الواجبة للفلسطينيين، بموجب التزامات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.**[171]

وتأتي هذه الحملة التي تستهدف المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار المساعي التي تنتهجها المنظومة الإسرائيلية لتقويض أواصر المجتمع المدني الفلسطيني وتفكيكه. فحتى قبل صدور قانون تسجيل المنظمات الدولية لعام 2025 وحظر وكالة الأونروا، كانت منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي تنفذ، من خلال المنظمات التي تعمل لصالحها او بالوكالة عنها، حملات منظمة تهدف إلى نزع الصفة الشرعية عن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وتجفيف مصادر تمويلها. وفي هذا السياق، وجّهت هذه المنظومة الاتهامات لتلك المنظمات بدعم الإرهاب أو بمعاداة السامية، لغايات تشويه سمعتها وتقييد وصولها إلى مصادر التمويل، كما مارست في الوقت نفسه الضغوط على الجهات المانحة الدولية لكي تفرض القيود ذات دوافع سياسية على المشاريع التي تتناول النكبة، أو حق العودة، أو حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS). وتستهدف هذه التدابير منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تمكين التجمعات السكانية الفلسطينية، أو توثيق الانتهاكات التي ترتكبها المنظومة الإسرائيلية، أو تعزيز النُّهُج القائمة على الحقوق على صعيد تقرير المصير، مما يؤدي فعليًا إلى تقليص مساحة النشاط والعمل

---

170 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، «وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تحذر من أن إسرائيل قد تشطب تسجيل معظم المنظمات غير الحكومية الدولية الشريكة في غضون الأسابيع المقبلة إن لم يُتخَذ إجراء فوري»، 6 آب 2025، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، على الموقع الإلكتروني: https://www.ochaopt.org/ar/content/un-agencies-and-ngos-warn-without-immediate-action-most-international-ngo-partners-could-be-de-registered.

171 مركز بديل، «الحماية الدولية مطلوبة فوراً! على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ووكالاتها التزام قانوني لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني»، بيان صحفي، 16 تشرين الأول 2023، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/14203.html.

السياسي والاجتماعي والإنساني في فلسطين.[172] وبذلك، **فإن القيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية الدولية، الى جانب حظر وكالة الأونروا، تمثل جزءًا من إستراتيجية أعم واطول أمداً تسعى من خلالها المنظومة الإسرائيلية إلى القضاء على الوجود الفلسطيني وتعطيل حراكه ومقاومته، وإضفاء طابع طبيعي على واقع جديد يرتكز في جوهره على القمع والاقصاء.**

وبينما حصر الوضع القائم منذ حقبة أوسلو الفلسطينيين وحبسهم داخل إطار يشبه الدولة، وفي مفاوضات لم تبصر نهاية لها بشأن حل الدولتين – وهو إطار يسهم في ترسيخ خضوعهم وإنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف، ولا سيما حقهم في العودة وتقرير المصير[173]، في نهاية المطاف – تسعى المنظومة الإسرائيلية اليوم إلى محو أي مظهر من مظاهر الوجود الفلسطيني على الساحة السياسية وطمسه بالكامل. ويتجلى أحد أوجه هذا التوجه في نقل السيطرة على الضفة الغربية إلى سلطة مدنية إسرائيلية، بهدف إضفاء سمة طبيعية على ما تسميه «السيادة» الإسرائيلية الكاملة على هذه المنطقة (انظر المبحث 1-2 أعلاه). اما الوجه الاخر فيتمثل في التواطؤ المستمر من جانب الولايات المتحدة، من خلال تدابير ترمي إلى تقويض السلطة الفلسطينية، مثل القرار الأخير الذي أصدرته برفض منح التأشيرات لمسؤولي السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مما حال دون مشاركتهم في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.[174] وإذا مُنع ممثلو الشعب الفلسطيني من المشاركة في المحافل الدبلوماسية الدولية، فلن يتبقى سوى واجهة شكلية توحي بوجودهم على الساحة السياسية. ويجد هذا النهج ما يعززه ويرسيه في الدعم السياسي والتنفيذي والتشريعي الأمريكي والإسرائيلي الرافض لإقامة دولة فلسطينية؛ اذ يواصل رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي التصريح مراراً وتكراراً بأنه لن تقوم دولة فلسطينية، في حين أصدر الكنيست قرارًا

---

172 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, "Colonial States' Complicity in Furthering Shrinking Spaces for Solidarity with Palestine," June 2024, see Section I.B, Israeli Campaign against Palestinian Civil Society, 4, https://badil.org/cached_uploads/view/2024/06/10/position-paper-shrinking-spaces-2024-1718008089.pdf.

173 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, *Palestinian Youth Perspectives on the Oslo Peace Process: Successes, Failures and Alternatives*, Working Paper No. 27 (August 2021) https://badil.org/cached_uploads/view/2021/09/15/wp27-pal-youth-vsoslo-eng-1631700884.pdf.

174 "UN Experts Urge US to Grant Visas to Palestinian Officials," OHCHR, September 9, 2025, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/un-experts-urge-us-grant-visas-palestinian-officials-uphold-diplomacy-peace.

رسميًا يؤكد على رفض قيامها.[175] ولا يعبر هذا الموقف عن الإستراتيجية الرسمية التي تتبناها المنظومة الإسرائيلية في سبيل محو أي وجود سياسي للفلسطينيين فحسب ، بل يتيح ايضاً تنفيذ هيكلية الحكم التي ترتئيها خطة الحسم، والمتمثلة في إقامة كنتونات فلسطينية محاصرة ومجزأة. ومن شأن هذا الواقع أن يعيد تشكيل الدور الذي تضطلع به السلطة الفلسطينية، حسبما قررته اتفاقيات أوسلو، على نحو يجعلها تتواءم مع خطة الحسم والتطلعات الاستعمارية الإسرائيلية الرامية إلى القضاء على أي شكل من أشكال التعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية الجماعية.

وبالتوازي مع ذلك، تعمل المنظومة الإسرائيلية وبصورة ممنهجة، على تقويض قدرة السلطة الفلسطينية على البقاء من الناحية المالية، مما أثر تأثيرًا بالغًا في الاقتصاد الفلسطيني. فقد دفعت هذه المنظومة السلطة الفلسطينية وأغرقتها في أزمة مالية حادة من خلال احتجاز إيرادات المقاصة الفلسطينية، وفرض اقتطاعات منها بأثر رجعي، وتهديد الإعفاءات المصرفية الأساسية، الامر الذي أسفر عن عجز مالي قدر قيمته بنحو ملياري دولار أمريكي، وأدى إلى تقليص رواتب الموظفين العموميين إلى ما يقرب من نصفها، وانهيار الخدمات الأساسية في القطاعات العامة.[176] ويزيد هذا الوضع تعقيداً ما تقوم به القوات الإسرائيلية من اقتحامات تستهدف محلات الصرافة. ففي 26 آب 2025، اقتحمت القوات الإسرائيلية محلًا للصرافة في وسط مدينة رام الله وصادرت نحو 450,000 دولار أمريكي بعملات مختلفة منه.[177] وتسلط هذه الممارسات الضوء على الإستراتيجية التي تطبقها المنظومة الإسرائيلية على نطاق أوسع من أجل الإمعان في استفحال الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالسلطة الفلسطينية وضرب استقرارها المالي. وتشير التقارير الواردة في هذا السياق إلى أن القوات الإسرائيلية ما زالت مستمرة بوضع يدها على الممتلكات المنقولة التي يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة، بما فيها المجوهرات والنقود والمركبات، في أثناء الاقتحامات والاعتقالات الجماعية، وهذه ظاهرة شهدت تصاعدًا ملحوظًا منذ يوم 7 تشرين الأول 2023. فعلى سبيل المثال، اقتحم الجنود بيوتًا

---

175 Hamdah Salhut, "Israel's Netanyahu Says 'There Will Be No Palestinian State'," *Al Jazeera*, September 11, 2025, https://www.aljazeera.com/news/2025/9/11/israels-netanyahu-says-there-will-be-no-palestinian-state.

176 عصمت قزمار، «إيرادات المقاصة الفلسطينية: أداة إسرائيل لإسقاط السلطة الفلسطينية»، مذكرة سياساتية، 1 كانون الأول 2024، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/ShdCk.

177 Times of Israel, "Police Say $450,000 Seized in Yesterday's Raid on Ramallah Money Changer Accused of Funding Hamas," *The Times of Israel*, August 27, 2025, https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/police-say-450000-seized-in-yesterdays-raid-on-ramallah-money-changer-accused-of-funding-hamas/.

فـي كفـر مالـك وصـادروا أمـوالًا ومجوهـرات تقـدَّر قيمتهـا بمـا يقـرب مـن 500,000 شـيكل إسـرائيلي، فضـلًا عـن عـدد مـن المركبـات، وذلـك خـلال عطلـة عيـد الأضحـى فـي تمـوز 2025.[178] ولا تفضـي هـذه السياسـات القائمـة علـى الاسـتيلاء المباشـر علـى الممتلـكات إلـى استشـراء الأزمـة الاقتصاديـة العامـة وزيـادة سـوئها فحسـب، بـل تُلحـق أضـرارًا فوريـة ومباشـرة علـى الفلسـطينيين كذلـك، ممـا يزيـد مـن ضعـف حالتهـم الاقتصاديـة والاجتماعيـة وهشاشـتها.

ويعمـل تضييـق الخنـاق علـى الاقتصـاد الفلسـطيني جنبـاً الـى جنـب مـع التدابيـر الإداريـة والسياسـية التـي تهـدف إلـى تقويـض وجـود الفلسـطينيين علـى السـاحة السياسـية، وإضعـاف المؤسسـات العامـة، وتعزيـز الإسـتراتيجية الاوسـع التـي تتمثـل فـي محـو السـيادة الوطنيـة الفلسـطينية وطمسـها.[179] ولا تقتصـر هـذه المجموعـة مـن التدابيـر الماليـة والإداريـة والسياسـية علـى زعزعـة منظومـة الحكـم فـي فلسـطين فحسـب، بـل تتعداهـا إلـى إعـادة تشـكيل البيئـة السياسـية الفلسـطينية نفسـها. فهـي تفضـي إلـى إنتـاج كيـان إداري وطبقـة سياسـية «فلسـطينيين» يخدمـان الأهـداف الإسـرائيلية، بـدلًا مـن أن يمثـلا مصالـح الشـعب الفلسـطيني، ويمثـل هـذا نمـط امتـداداً لسياسـات اسـتعمارية تاريخيـة، كالتـي انتهجـه الاسـتعمار الفرنسـي فـي الجزائـر مـن خـلال المكاتـب العربيـة التـي اعتمـدت علـى وسـطاء محلييـن مـن أجـل فـرض السـيطرة الاسـتعمارية علـى سـكان البـلاد،[180] او تلـك الممارسـات التـي مارسـتها منظومـة الفصـل العنصـري مـن خـلال الإدارات الأفريقيـة فـي البانتوسـتانات التـي كانـت مقامـة فـي جنـوب إفريقيـا، حيـث صُممـت المؤسسـات المحليـة علـى نحـو يتعمـد لتحييـد أي تمثيـل وطنـي حقيقـي وصرفـه عـن غايتـه التحرريـة.[181]

وتعكـس هـذه الإجـراءات برمتهـا سياسـة متعمـدة وممنهجـة تنتهجهـا منظومـة الاسـتعمار والفصـل العنصـري الإسـرائيلي، بهـدف طمـس الوجـود الفلسـطيني علـى المسـتوى السياسـي، وسـلبهم القـدرة علـى ممارسـة العمـل السياسـي الفاعـل، ناهيـك عـن تقويـض آليـات الرقابـة

178 Balasan Initiative for Human Rights, "Update: Alarming Escalation of Israeli Soldiers' Looting during Raids in the West Bank," August 27, 2025, https://balasan.org/update-alarming-escalation-of-israeli-soldiers-looting-during-raids-in-the-west-bank/.

179 عصمت قزمار، «إيرادات المقاصة الفلسطينية: أداة إسرائيل لإسقاط السلطة الفلسطينية»، مذكرة سياساتية، 1 كانون الأول 2024، شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)، على الموقع الإلكتروني: https://t.ly/ShdCk.

180 K.J. Perkins, "The Bureaux Arabes and the Colons," *Proceedings of the Meeting of the French Colonial Historical Society*, Vol. 1 (1976): 96–107, https://www.jstor.org/stable/45137171.

181 Steve Biko and the Black Consciousness Movement, "History of South Africa's Bantustans," *Oxford Research Encyclopedia of African History*, July 27, 2017, https://oxfordre.com/africanhistory/display/10.1093/acrefore/9780190277734.001.0001/acrefore-9780190277734-e-80.

والمساءلة الدولية. وتكرس هذه الإجراءات واقعًا جديدًا يصبح فيه الفلسطينيون، إلى جانب هيكليات الحكم التي يعتمدونها، ومجتمعهم المدني، وأوجه الحماية الدولية الواجبة لهم، خاضعين بالكامل لأجندة استعمارية يتبناها النظام الإسرائيلي ويضعها موضع التنفيذ في شتى أرجاء فلسطين بحدودها الانتدابية.

الخلاصة

على مدى فترة تزيد عن 77 عامًا، سعت منظومة الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي دون كلل إلى تنفيذ مشروعها الاستعماري الذي يهدف في جوهره إلى السيطرة على أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من الفلسطينيين. ومنذ تشكيل الائتلاف الحاكم الحالي في أواخر عام 2022، تصاعدت حدة هذه السياسات والممارسات القمعية من أجل تحقيق هذا الهدف في جميع أنحاء فلسطين بحدودها الانتدابية. وفي الوقت الذي ترتكب فيه هذه المنظومة الإسرائيلية جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة بدعم لا يلين من حليفها الأكبر، الولايات المتحدة، تعمل في الوقت نفسه على توطيد هيمنتها الاستعمارية وترسيخها في الضفة الغربية من خلال إضفاء طابع مؤسسي على وجودها الدائم فيها.

ويجسد ذلك التنفيذ المباشر لخطة الحسم، التي لا تقتصر غايتها على استعمار أرض فلسطين بأكملها فحسب، بل ترمي أيضًا إلى نزع الطابع الفلسطيني عن الأرض والقضاء على وجود الفلسطينيين واستئصال مقاومتهم وحركة نضالهم الوطني في سبيل التحرر. ولا يخفى أن هذه الإستراتيجية وما يقترن بها من سياسات وممارسات تنفَّذ في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ولتحقيق هذه الغاية، تسارع هذه المنظومة الى فرض «سيادتها» الكاملة على الضفة الغربية، من خلال توسيع المستعمرات، ومصادرة أراضي الفلسطينيين، وزيادة الحواجز والعوائق أمام تنقلهم، وتفكيك مخيماتهم، وشن حملات الاعتقال الجماعي، وقتلهم على نحو متعمد، واقتلاع وجودهم ووجود المؤسسات الدولية من جذوره في نهاية المطاف. وتوظف المنظومة الإسرائيلية تكتيكات موازية في قطاع غزة، وإن كانت في كثير من الحالات أكثر عنفاً ووحشية من مثيلاتها في الضفة الغربية، بحيث يصبح هدف محو الفلسطينيين وترسيخ الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية ظاهرًا للعيان وأكثر جلاءً. بالإضافة الى ذلك، تتلاءم «الخطة التي تتألف من عشرين نقطة،» والتي أعلنها ترامب في 30 أيلول 2025، مع استراتيجية خطة الحسم ومع الهدف العام للمنظومة الإسرائيلية في فرض «سيادتها».[182] فحسبما ورد عن غالبية خبراء الأمم المتحدة، «ينبغي أن تحترم أي خطة للسلام القواعد الأساسية

182 Oren Liebermann, Mostafa Salem, and Nadeen Ebrahim, "Trump's Gaza Peace Plan: What Comes Next," *CNN*, September 30, 2025, https://edition.cnn.com/2025/09/30/middleeast/trump-gaza-plan-what-comes-next-intl.

للقانـون الدولـي. ويجـب أن يكـون مسـتقبل فلسـطين فـي يـد الشـعب الفلسـطيني – لا أن يُفـرض عليهـم مـن قـوى خارجيـة تحـت ظـروف قسـرية فـي غايـة الشـدة وفـي إطـار مخطـط آخـر للتحكـم فـي مصيرهـم.»[183]

ومـا زالـت المنظومـة الاسـتعمارية الإسـرائيلية تواصـل اقتـراف الجرائـم والانتهـاكات الدوليـة بحـق الشـعب الفلسـطيني، وليـس هدفهـا مـن ذلـك مجـرد الاسـتمرار فـي إنـكار حقوقهـم غيـر القابلـة للتصـرف فـي تقريـر مصيرهـم والعـودة إلـى ديارهـم وأراضيهـم فحسـب، بـل تسـعى ايضـاً إلـى محوهـم مـن الوجـود. ومـا زالـت الأركان المتمثلـة فـي التهجيـر القسـري، وترحيـل السـكان، والاسـتعمار الاحلالـي، والفصـل العنصـري تشـكل العمـود الفقـري الـذي تقـوم عليـه هـذه المنظومـة، إذ لا يمكـن لوجودهـا أن يسـتمر دونهـا. ويظهـر مـا كان يحـدث علـى مـدى العامـين الماضييـن تسـارعًا غيـر مسـبوق فـي تنفيـذ هـذه الأركان وتجسـيدها بصـورة علنيـة ملموسـة ومباشـرة، إذ بلـغ حـد الإبـادة الجماعيـة التـي تيسـرها الولايـات المتحدة وتهيـئ السـبل لاسـتمرارها وتواصلهـا، وبدعـم وتواطـؤ راسـخين مـن جانـب فرنسـا وألمانيـا والمملكـة المتحـدة وعـدد آخـر مـن الـدول، فضـلًا عـن صمـت دولـي واسـع لا يُحصـى.[184] فقـد أفضـى تواطـؤ الـدول الغربيـة الاسـتعمارية إلـى ترسـيخ نظـام عالمـي لا يكتفـي بالسـماح بمـا يتعـرض لـه الفلسـطينيون مـن تصعيـد ممنهـج بحقهـم فحسـب، بـل يضفـي عليـه طابعـاً من الشـرعية ويكـرس الواقـع القائـم الـذي ينطـوي علـى الإمعـان فـي ممارسـة الإبـادة الجماعيـة وفـرض الهيمنـة الاسـتعمارية الإسـرائيلية كذلـك. ولكـي تضـع الـدول حـدًا لهـذا التواطـؤ، يتعيـن عليهـا أن تمتثـل لالتزاماتهـا الدوليـة بوقـف الجرائـم الإسـرائيلية عبـر اتخـاذ تدابيـر عمليـة تشـمل، فـي حدهـا الأدنـى، فـرض العقوبـات السياسـية والاقتصاديـة والعسـكرية علـى المنظومـة الإسـرائيلية.[185] كمـا يجـب أن تشـمل هـذه التدابيـر الملموسـة ضمـان توفيـر الحمايـة الدوليـة للشـعب الفلسـطيني، وهـو مـا يتطلـب تأميـن وجـود دائـم لهيئـات الأمـم المتحـدة والمنظمـات الدوليـة العاملـة فـي فلسـطين، ولا سـيما وكالـة الأونـروا. وأي تقاعـس

183 "Palestine: Any Peace Plan Must Respect International Law from the Beginning," OHCHR, October 1, 2025, https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/10/palestine-any-peace-plan-must-respect-international-law-beginning-self.

184 BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, *Colonial States' Complicity in Gaza: Arming and Shielding Genocide*, Working Paper No. 32 (Bethlehem: BADIL, July 2025), https://badil.org/cached_uploads/view/2025/07/29/wp32-complicity-eng-1753786452.pdf.

185 مركز بديل، «خطة تنفيذية في مواجهة الجرائم الإسرائيلية: ما يجب أن تفعله الدول منفردة، وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والشركات»، 26 تشرين الثاني 2024، على الموقع الإلكتروني: https://badil.org/ar/press-releases/15565.html.

عـن اتخـاذ هـذه التدابيـر والاجـراءات يمنـح الضـوء الأخضـر للمنظومـة الإسـرائيلية لمواصلـة ارتـكاب جريمـة الإبـادة الجماعيـة والمضـي فـي فـرض هيمنتهـا الاسـتعمارية الكاملـة علـى الشـعب الفلسـطيني وكامـل أراضيهـم بمختلـف انحـاء فلسـطين بحدودهـا الانتدابيـة.

تكشف هذه الورقة عن أربعة أبعاد متداخلة ومتشابكة لآليات تنفيذ خطة الحسم: أولها توسيع نطاق الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية وأمدها من خلال تسريع وتيرة بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي، وثانيها تفتيت التجمعات السكانية الفلسطينية وتجزئتها وعزلها بعضها عن بعض، وثالثها الإمعان في قمع المقاومة الفلسطينية، لاسيما في المخيمات، ورابعها فرض واقع جديد يهدف إلى طمس وجود الفلسطينيين والمؤسسات الدولية ومحوه على حد سواء. وتشير هذه المستجدات مجتمعةً إلى أن خطة الحسم لم تعد رؤية سياسية خاملة او كلاماً في الهواء، بل أصبحت مخططاً حياً يوجه السياسات الإسرائيلية في كل انحاء فلسطين اليوم.